# جدلية الحق والسلطة وعلاقتها بالمشروع الحداثي السياسي المعاصر بين التنظير والممارسة

## قراءة تحليلية نقدية في فلسفة "هابرماس" السياسية

**أ.د بن طرات جلول**
**أستاذ التعليم العالي**
**التخصص: فلسفة**
**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**
**جامعة الجيلالي ليابس، ولاية سيدي بلعباس، الجزائر**
**djbentrat@gmail.com**
**06.68.69.37.69/05.54.34.94.31**

https://doi.org/ 10.5281/zenodo.8414612 VOL2023 ISSUE-OCT01

Published 06OCT2023

**الملخص:**

يحمل مفهوم الحق في الدراسات الأخلاقية والسياسية الحديثة والمعاصرة الكثير من الدلالات الفلسفية التي استوعبها خطاب "هابرماس" أين انفرد، هذا الخطاب بتلك الخصوصيات التي اختزلت فلسفة الحق في بعدها السياسي والأخلاقي، وأسست لتلك اللغة الفلسفية المعاصرة التي تمثلتها السلطة كمجال لعلاقة الحق بالديمقراطية، وأخلاقيات الحوار والمناقشة والإعتراف، وكل ما تنطوي تحته تلك الممارسات السياسية والأخلاقية التي استهدفها "هابرماس" من خلال رؤيته المستقبلية التنويرية للحداثة ومستقبل ما بعد الحداثة.

لذلك انطلق من الإرث الفلسفي والأخلاقي لكانط قصد ربط الحق بشروع الحداثة السياسية المعاصرة ومساءلته النقدية للحداثة الغربية، ومن ثم تجلى الحضور الفلسفي الكانطي في وجهه السياسي والأخلاقي ضمن نقده لمشروع السلام الدائم الذي تم تقويضه وإجهاضه داخل صراع الأفكار والأنساق، وحالات الاغتراب والاستلاب والصراع السياسي والإيديولوجي، وأدوات صناعة الشر، وجرائم العصر التي أعادت بناء المشهد السياسي لعلاقة السلطة بالحق، خاصة على مستوى الحريات الفردية والجماعية، الحق في الكرامة والمواطنة، والحق في العيش المشترك مع الآخر.

إلا أن التنظير السياسي والأخلاقي لفلسفة الحق يختلف عن الممارسة، وهو ما جاء واضحاً في خطاب هيجل وماركس وكانط وابن خلدون وفوكو ومكيافيلي وروسو ولوك وهوبز وماكس فيبر ومونتسكيو وفولتير وغيرها من الخطابات السياسة في الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر التي استوعبت طبيعة الخلاف المستمر بين الحق والسلطة، وهو ما يظهر جلياً في أشكال العبودية والاستبداد السياسي والديني لهذه الحقوق، كانت طبيعية أو أخلاقية أو اجتماعية.

ومن ثم فعندما تتحول الدولة من أداة تنظيم إلى أداة للقمع والإكراه والعنف حسب رؤية "هابرماس" المعاصرة لا يمكن أن تتحقق دولة الحق والعدل والقانون، لاسيما الحق الكوني بمقتضى أخلاقي وسياسي يؤسس لمشروع السلام بين السلطة والفرد، فالحق السياسي الذي تكلم عنه كانط وهابرماس ينطلق من مشروع دستور كوني يضمن بتعايش حرية الفرد مع حريات الآخرين وفقاً للقانون.

ففي غياب هذه النظرة الكانطية يعتقد "هابرماس" أن هذه القيم المجتمعية هى جوهر العلاقة بين الحق والسلطة تشترك معها قدسية المدينة الفاضلة التي تحدث عنها أفلاطون والفارابي على نحو أخلاقي وسياسي يجعل من الناس سواسية أمام القانون، فلا تكون السلطة في صالح القوي والسيد على حساب الضعيف والعبد، فالدلالة السياسية لعنف الدولة الأوليغارشية قد اختزلت الخطاب السياسي المكيافيلي عندما أسس مشروعه على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

في حين نجد أن النموذج السياسي المعاصر لجدلية الحق والسلطة في لغة "هابرماس" تنطلق من تصوره لطبيعة الكمال الأخلاقي السياسي بين الفرد والدولة، وتكتمل في انفتاح مشروع الحداثة السياسية المعاصرة على مستقبل ما بعد

الحداثة، وهى مجتمعات تمارس ثقافة التسامح والتواصل والعدل والكرامة، وكل الحقوق بعيداً عن العنف والظلم والقهر السياسي للسلطة، وبذلك تمكن "هابرماس" من قراءة كانط وتجسيد مشروعه السياسي الأخلاقي في إطار البحث عن دستور يتفق مع الحق الطبيعي للبشر في ظل هذه المفارقات والتناقضات السياسية التي غيبت البعد الإنساني والنزعة السلمية الحقوقية.

**الكلمات المفتاحية**: الحق؛ السلطة؛ مشروع الحداثة السياسية؛ الديمقراطية؛ -الاوليغارشية؛ المواطنة؛ دولة الحق والعدل والقانون.

**Résumé:**

Le concept du droit aux études morales et politiques modernes et contemporaines porte de nombreuses connotations philosophiques absorbées par la rhétorique de Habermas, où il a souligné les particularités qui ont réduit la philosophie du droit à sa dimension politique et morale. et fondé ce langage philosophique contemporain du pouvoir comme un domaine de la relation du droit à la démocratie, L'éthique du dialogue, la discussion et la reconnaissance, et toutes ces pratiques politiques et éthiques que Habermas a ciblées à travers sa vision éclairante de la modernité et de l'avenir du postmodernisme.

Il est donc parti de l'héritage philosophique et moral de Canz pour lier d'une part le droit à l'initiation de la modernité politique contemporaine. et sa responsabilité critique pour la modernité occidentale, démontrant ainsi la présence philosophique de Kanti dans son visage politique et moral dans le cadre de sa critique du Projet de paix permanente, qui a été miné et avorté dans le conflit d'idées et de modèles d'aliénation, l'aliénation, les conflits politiques et idéologiques et les outils diaboliques et les crimes de l'époque qui ont reconstruit le paysage politique de la relation du pouvoir avec la vérité, en particulier au niveau des libertés individuelles et collectives, du droit à la dignité et à la citoyenneté, Le droit de vivre ensemble est différent.

mais la perspective politique et morale de la philosophie de la droite diffère de la pratique. Cela est évident dans les discours de Hegel, Marx, Kant, fils Khaldoun, Fuku, Makiya Fili, Russo, Luke, Hobbs, Max Weber, Montskio, Voltaire et d'autres discours politiques dans la pensée philosophique moderne et contemporaine qui a internalisé la nature du conflit en cours entre le droit et le pouvoir des droits de l'homme ", qui est évident dans les formes d'esclavage et d'autoritarisme politique et religieux de ces droits, Il était naturel, morale ou sociale.

Et donc lorsque l'Etat devient un instrument d'organisation en un instrument d'oppression, la coercition et la violence selon la vision contemporaine de Habermas, l'état de vérité, de justice et de droit ne peut être atteint. En particulier, le droit universel en droit moral et politique établit un projet de paix entre le pouvoir et l'individu. Le droit politique dont parlent Kant et Habermas est basé sur un projet de constitution cosmique qui garantit que la liberté d'une personne coexiste avec les libertés des autres conformément à la loi.

Le pouvoir n'est pas en faveur du puissant et du maître aux dépens du faible et de l'esclave la manifestation politique de la violence de l'Etat oligarchique a réduit le discours politique machiavélique en fondant son projet sur le principe d'intention, en justifiant les moyens.

Alors que le paradigme politique actuel de la polémique du droit et du pouvoir dans le langage Habermas est basé sur sa perception de la nature de la perfection morale politique entre l'individu et l'État et complété par l'ouverture du projet de la modernité politique contemporaine à l'avenir post-moderne, Ce sont des sociétés qui pratiquent une culture de tolérance, de communication, de justice et de dignité, et tous les droits loin de la violence, l'injustice et l'oppression politique du pouvoir, Ce faisant, Habermas a pu lire Kant et incarner son projet politique moral dans la recherche d'une constitution compatible avec le droit naturel des êtres humains à la lumière de ces paradoxes et contradictions politiques qui n'ont pas la dimension humaine et humaine droits paix.

Mots-clés : Droit-Pouvoir - Projet Modernisation politique - Démocratie - Oligarchie - Citoyenneté - État de droit, justice et droit.

**المقدمة:**

يحمل مفهوم الحق والسلطة في الدراسات الفلسفية والسياسية الحديثة والمعاصرة الكثير من الدلالات اللغوية التي استوعبها الخطاب الحداثي ضمن تلك التطورات والتحولات التي صاحبت علاقة الديمقراطية بمشروع التنوير والحداثة الذي انفرد بخصوصياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والسياسية داخل المجتمعات المعاصرة، أين انفتح الخطاب الفلسفي على تلك الإشكاليات والقضايا التي عزّزت مقاربتها للحق والسلطة ضمن الإطار السياسي والأخلاقي لهذه المفاهيم التي اصطدمت بتحديات ثقافة الفكر العولمي المعاصر ضمن لحظة الاغتراب والاستلاب والصراع الإيديولوجي الذي اختزل معاناة الإنسان المعاصر ومأساته مع الأنظمة السياسية.

ومع تلك الأفكار والمعتقدات ومختلف التيارات الفلسفية الحديثة والمعاصرة التي قدمت أدوات ومفاهيم جديدة تؤسس لبراديغم سياسي يعرف طبيعة الحق ومشروعية السلطة بين التنظير الفلسفي والممارسة الأخلاقية والسياسية ضمن المشروع الحداثي المعاصر الذي احتفظ بنموذج دولة الحق والعدل والقانون الذي اكتمل في لغة أنصار العقد الاجتماعي مع أفكار "هوبز" و"لوك" و"روسو"، كما استوعبه الخطاب السياسي "لـمونتسكيو" و"فولتير" و"ميشال فوكو" عندما فصل بين المعرفة والخطاب والسلطة.

ومن ثمَّ تمظهرت هذه الأفكار لتربط مشروع الحداثة السياسية المعاصرة بالبعد الإنساني والنزعة السلمية الحقوقية التي شكلت حجر الأساس للعلاقة بين الحق والسلطة في إطار ترسيخ القيم المجتمعية لمشروع السلام الكوني، وثقافة العيش المشترك مع الآخر، والتسامح والعدالة والكرامة وغيرها من القيم الإنسانية التي تجعل من الإنسان يتعايش مع عدالة القانون التي تجعل من سلطة الدولة أداة للتنظيم وليس للإكراه والقمع للحريات الفردية والجماعية.

ومن ثمَّ فإن سؤال الحق والسلطة في الخطاب السياسي المعاصر قد اختزل النموذج الديمقراطي الحديث في تلك الممارسات السياسية التي صاحبها سلوك التمرد والعنف والعصيان والثورة، وكل ما يحمل معاني الإختلاف ورفض المحكوم لسلطة الحاكم في غياب الحق، وضمن هذه المعاني تظهر أزمة العلاقة بين الحق والسلطة وتمثلاتها الأخلاقية والسياسية، لا سيما وأن تاريخ الديكتاتوريات الحديثة والإنقلابات العسكرية في العالم العربي والإسلامي على إرادة الشعوب وحقها المشروع في التغيير السياسي قد كشفت عن طبيعة هذه الأنظمة في ممارسة قمع وإستلاب حقوق الفرد، وإنفراد السلطة بالقرار، حتى التنظير السياسي للمجتمع الديمقراطي كما أسس له أفلاطون من خلال مشروع الجمهورية الفاضلة، أو ما جاء في نصوص "أرسطو" السياسية يختلف عن أدوات الممارسة المعاصرة والمشروعة للسلطة.

لذلك نجد أن طبيعة هذه التناقضات والمفارقات السياسية قد حملت معها كل مظاهر النظام الأوليغارشي لدولة الاستبداد وليس دولة الحق والعدل والقانون التي تستهدف الحداثة الأخلاقية والحقوقية لمستقبل الإنسانية داخل مجتمعات ما بعد الحداثة.

وضمن هذا المعنى جاءت إشكالية البحث في موضوع الحق والسلطة من خلال الرؤية السياسية المعاصرة للفيلسوف الألماني "يورغن "هابرماس"" الذي اختزل البراديغم الفلسفي لنزعته السياسية في التأسيس لفلسفة الحق في إطار رؤية

حداثية معاصرة تعيد بناء المشهد السياسي للعلاقة بين الحق والسلطة على نحو نظريته الأخلاقية التواصلية التي تتقاطع مع الإرث الفلسفي للأخلاق الكانطية التي تنطلق من مشروع دستور كوني يؤسس لثقافة السلام وكل ما تنتهى عند حدودها تلك القيم التي يشترك معها نموذج الحوار بينهم الثقافات والحضارات والأديان.

لذلك نجد أن صناعة الشر والعنف والقمع وتقويض الخير والعدل وحق الإنسان كان طبيعياً أو أخلاقياً أو اجتماعياً أو فكرياً أو سياسياً كان لكثير من أنظمة السلطة دخلاً فيه، فالبحث عن دستور يتفق مع جميع حقوق الأفراد داخل المجتمع لا يتحقق إلا في ظل ما تحدث عنه "هابرماس" من خلال رؤيته النقدية، ودفاعه عن مشروع الحداثة السياسية المعاصرة ضمن فكرة الفضاء العمومي وأخلاق العقل التواصلي التي تحول رهانات السلم السياسي والأخلاقي بين الحق والسلطة إلى مشروع حداثي يحتفظ بهذه الرهانات المستقبلية في التشريع الأخلاقي لمبادئ الحق الكوني في المجال السياسي.

**وضمن هذا الإطار يمكن طرح الإشكال الآتي:**

- كيف أسس "هابرماس" لمشروعه الحداثي السياسي المعاصر ضمن جدلية الحق والسلطة؟
- أين تظهر تجليات هذا المشروع من خلال البراديغم التواصلي والنقدي للدولة الحديثة في الخطاب الفلسفي المعاصر؟

**العرض:**

**1- فلسفة الحق ومشروعية السلطة في لغة "هابرماس" السياسية بين التنظير والممارسة:**

إن الحديث عن النموذج السياسي المعاصر لدولة الحق والدولة التسلطية لا يخرج عن نطاق تلك الممارسات السياسية لطبيعة سلطة الأنظمة وأدواتها في استعمال لغة العدل والقانون، أو لغة القمع والعنف والهيمنة والسيطرة والقوة، ومن ثم جاءت مشروعية السلطة في ظل هذه الأدوات السياسية لتكشف عن طبيعة الوعي الديمقراطي الذي استهدف نموذج التغيير والبناء السلمي للسلطة في إطار دولة الحق، ومن ثم فإن كل أشكال العبودية والقهر والظلم والاستبداد تختزل نموذج الدولة التسلطية القمعية التي تتعارض مع النظام الديمقراطي، أين تكون سيادة الشعب مطلقة، وأن لا تختزل السلطة في يد الرئيس الذي يحكم خارج إرادة الشعب وحريته وسيادته.

ومن هذا المنظور فقد عبر "لويس الرابع عشر" عن هذا المعنى، وكل الأنظمة الديكتاتورية التي عرفتها شعوب العالم عبر التاريخ، أين تم تحويل سلطة الدولة إلى أداة للقمع خارج التشريع الأخلاقي للحق الذي يكفله مبدأ الفصل بين السلطات، ومن ثمّ فقد استثمرت الكثير من الأنظمة الغربية والعربية الإسلامية في المشروع السياسي لـ "ميكيافيلي" القائم على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة من خلال كتابه "الأمير" أين فصّل بين الأخلاق والسياسة لتمنح الحق للحاكم أن يتصرف في المحكوم بحرية مطلقة دون النظر إلى الفضائل والأخلاق الحميدة، في إعتقاده أن هناك من الفضائل ما قد تؤدي إلى إنهيار الحكم وضعفه، وهناك من اللافضائل ما قد تؤدي إلى استقراره واستمراره بخلاف ما ذهب إليه "ابن خلدون" الذي عزز رؤيته السياسية لسلطة السياسي داخل إطار الأخلاق لاحترام حق المحكوم.

وضمن هذا المعنى فإن تناقضات الحياة السياسية قد اختزلت حضور هذا الخطاب الطوباوي والرؤية الميكيافيلية الفوضوية لمشروعية السلطة وعلاقتها مع الحق على مستوى التنظير والممارسة، لذلك نجد أن طبيعة هذه العلاقة بين الغياب والحضور قد جعلت المجتمع السياسي المعاصر ينفتح على تلك التنظيمات والأحزاب والجمعيات الحقوقية التي تبحث عن فضاء سياسي لحرية الرأي يكون أكثر ملاءمة لطبيعة هذه الحقوق السياسية التي استوعبت التناقض الجلي بين السلطة والحق، لا سيما وأن مجتمعات الحداثة تحتكم لخطاب الحق كسلطة أخلاقية وسياسية متعالية تتحرك في حدود إرادة الشعوب في صناعة القرار.

لذلك نجد أن الثقافة السياسية المعاصرة قد تجاوزت تلك الخطابات الفلسفية التي فصلت الحق عن بعده الحداثي الأخلاقي والتواصلي، وهذا ما نلمسه من خلال لغة "هابرماس" السياسية، ورؤيته النقدية المستقبلية لمشروع الحداثة السياسية الذي بدأ أفقه الأخلاقي يتشكل مع نظريته التواصلية التي تخلّقت في رحم أفكار سابقيه ومعاصريه، ومن ثم شهدت فلسفته ميلاد حداثة أخلاقية وحقوقية في المجال السياسي.

وضمن هذا المعنى يعتقد أن العلاقة بين الحق والسلطة تقوم على التواصل وليس الصراع شريطة أن تتحقق دولة الحق والعدل والقانون، وأن تترسخ الأخلاق السياسية لهذا النموذج من الدول في إطار الممارسة المشروعة للسلطة، "، فحسب نظرية المناقشة لا يمكن للدولة الحديثة ممارسة السلطة سوى إذا كانت نابعة من الإرادة السياسية لكل المواطنين، ولكن شريطة أن تكون في حدود الحق والقانون، وهذا ما يستدعي الحديث في إطار الدولة المعاصرة عن استقلالية الحق والقضاء من أجل حماية السيادة الشعبية (souveraineté populaire)، ومراقبة الدولة من شطط استعمال السلطة..." (معزوز،2009، ص104).

وضمن هذا المعنى لا يمكن للسلطة أن تحتكر حق الشعب من خلال الممارسات القمعية والتسلطية، فالمساس بحرية الأفراد والجماعات قد يجعل الدولة تحمل بذور الفناء والانهيار، ومؤشرات اللااستقرار السياسي، لأن المرجعية القانونية والدستورية لطبيعة هذه الحقوق في نظر "هابرماس" تحتفظ بسمات الممارسة الأخلاقية المشروعة للسلطة، فالغاية من ظهور دولة الحق هو حماية المواطنين من رعب الدولة (terreur de l'état) ، أو من دولة الرعب (l'état de la terreur)، من خلال حماية الحقوق الأساسية، وضمان الحريات العامة، وتقنين العنف وسيادة القانون، فالدولة الحديثة هى تلك التي تحدد نفسها بنفسها (autolimitation de l'état) بواسطة مرجع أساسي هو سيادة الشعب الكفيل بإضفاء المشروعية عليها"(معزوز،2009، ص104).

ومن هذا المنطلق فإن الطابع الحداثي لمشروع "هابرماس" السياسي ينطلق من تصحيح هذه الممارسات السياسية للسلطة التي حملت معها انقلاب الديكتاتورية على الديمقراطية من جهة وتقويض الحقوق المدنية للشعوب من جهة أخرى، ومن هذا المنظور فإن خطاب السلطة الذي تلجأ إليه الدولة هو حلقة من حلقات ذلك المجتمع السياسي الذي استوعب تلك التحولات الإيديولوجية التي اختزلت كل أشكال العنف بين الفرد والسلطة، خاصةً وأن كل إيديولوجية سياسية هى تعبير عن علاقة الصراع على مستوى الأفكار والمعتقدات، وكل ما ينبثق عن طبيعة هذا الصراع لتلك التمثلات السياسية بين الحق والسلطة، لذلك حاول الفيلسوف "هابرماس" أن يختزل تلك العلاقة ضمن لغته السياسية التي كشفت عن مفهوم الإضطهاد السياسي، وعن الفكر الطوباوي للسلطة الذي يبرر الكثير من الخطابات الإيديولوجية الفارغة، خاصةً في قمع الحقوق، فاستعمالات السلطة في بعدها الإيديولوجي هى مجموعة من الأوهام والحيل التي يستعملها السياسي لأدلجة هذا الاستعمال على جميع المستويات.

وقد حاول "هيجل" و"ماركس" و"نيتشه" و"لوكاتس" و"ألتوسير" وغيرهم من بناء رؤية سياسية لا تقوم على الاستعباد والاستغفال، وكل ما يقابله من تقليد قد تستهدفه المنظومة السياسية للدولة الحديثة في تعزيز سلطتها داخل نسق من الأفكار السياسية التي قد جعلت الكثير من الأقليات المضطهدة سياسياً واجتماعياً تستجيب لتلك الأفكار في صورة تنازلهم عن حقوقهم للأكثرية، ومن ثم ففي غياب الوظيفة المجتمعية للسلطة فإن المجال السياسي للحق عند "هابرماس" قد يعزز النفوذ السلطوي ويحوّل دولة الحق والعدل والقانون إلى دولة تسلطية قمعية، ويجرد الحق من طابعه الإنساني السلمي إلى الحق المحكوم بمبدأ سلطة الإكراه وقوة القمع والعنف السياسي الذي يمارسه الرئيس نحو الشعب.

فالدولة المدنية في الخطاب السياسي المعاصر عند "هابرماس" تستعمل القانون والدستور لحماية تلك الحقوق المدنية التي تحمل دلالات السيادة السياسية للشعب للتمتع بها في ظل الحق المشروع للسلطة في الدفاع عنها وليس قمعها، وهكذا حاول "هابرماس" أن يجسد مشروع الحداثة السياسية في إطار الحوار الأخلاقي التواصلي بين الحق والسلطة على نحو الحرية والإحترام وليس الامتثال والجبر والتعسف والإكراه، فالطابع التعسفي للسلطة في نظره قد يغذي خطاب الكراهة والتمرد لدى الأفراد الذين يرفضون استعمال القوة المطلقة في حقهم، وهذا ما ذهب إليه فلاسفة الأنوار وأنصار العقد الاجتماعي كما أشرنا إلى ذلك سابقا عندما ربطوا دولة الحق بجهاز سلطة الدولة على أساس التعايش الطبيعي والسلمي مع تلك القيم المجتمعية لعدالة القانون خارج قانون الغاب أو الحالة الطبيعية الأولى للبشر.

فالمجتمع السياسي المنظم قد يكون في صالح تلك القيم التي قد تحدد مستقبل مجتمعات ما بعد الحداثة في لغة "هابرماس" السياسية التي أعادت صياغة مفهوم جديد للدولة الحديثة من خلال الفصل بين الحقوق الشعبية والحقوق القومية ضمن التداخل الذي اصطدمت به الكثير من النظم السياسية على غرار النظام الديمقراطي والأنظمة الديكتاتورية الحديثة التي عرفتها إيطاليا مع "موسيليني"، وألمانيا مع "هتلر"، والإتحاد السوفياتي سابقاً مع "ستالين" وغيرها من الدول الغربية التي شهدت هذا النموذج التعسفي في ممارسة السلطة بطريقة لا إنسانية.

كما منح الفكر السياسي لميكيافيلي الحرية المطلقة للحكام في استعمال بعض الأساليب اللا مشروعة في إظهار هذا النفوذ السياسي، "...فصياغة الديمقراطية الحديثة التي أضحت طابعنا وتتلخص المشكلة في السؤال التالي: ما هى الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الرعايا في بلد تمارس فيه الملكية القائمة على أسس سليمة صلاحياتها بشكل مخالف للقوانين الأساسية؟، ولقد كانت هذه المشكلة هى أكثر المشاكل إلحافاً التي عالجتها ثورات إنكلترا وفرنسا وأمريكا، وكان من الواجب حلها بتطبيق مبادئ القانون الطبيعي ذات الجذور العميقة في أصول القانون الروماني وتطبيقاته..."( ميكيافيلي، 1985، ص30).

وضمن هذه الرؤية السياسية لطبيعة العلاقة بين الحق والقانون اختزل "هابرماس" خطابه السياسي المعاصر عندما اعتبر نظريته في الحق مرجعاً للسلطة الشرعية التي تستهدف النموذج الديمقراطي السلمي الذي يحتفظ بجذوره الأخلاقية والقانونية في دولة الحق والعدل والقانون، لذلك يرى أن ميلاد هذه الأحزاب والجمعيات والنقابات جاء لأجل حماية تلك الحقوق الثابتة وليست متغيرة، وأن خروج سلطة الدولة عن هذا الإطار هو نهاية للقانون وبداية لعصر القمع والإكراه والطغيان.

كما نجد أن ثقافة "هابرماس" السياسية جعلته متشبعاً بتلك الأفكار الفلسفية التي ورثها عن سقراط وأفلاطون وأرسطو، وأفكار كونفشيوس، وتجربة كانط وهيجل وماركس، وروسو وغيرهم، أين جاءت هذه الأفكار لتحدث قطيعة مع الدولة الأوليغارشية وكل نظام سياسي يعمل على تقويض حقوق الأفراد، لهذا الغرض تجاوز "هابرماس" لفلسفة ميكيافيلي السياسية معتبراً كتابه "الأمير" ذريعة للسياسي في تبرير جرائمه التعسفية في استعمال حق السلطة وليس سلطة الحق، وهكذا تتحول الدولة إلى مقبرة كبيرة تدفن فيها جميع مظاهر الحياة الطبيعية على حد تعبير أبرز رواد النظرية الفوضوية "جون كراف" و"باكونين".

فتاريخ هذه الثورات والحروب في نظر "هابرماس" قد كشف عن حجم الظلام والاستبداد الذي عاشته البشرية لغرض تحقيق السلام وطلباً للحرية والحق في الحياة، وهو ما جعله يتفق إلى حد بعيد مع نضال ماركس وخطابه السياسي التحرري، خاصةً ما عرف بالصراع الطبقي، وحق الطبقة الكادحة الفقيرة داخل المجتمع، لذلك فإن الطريق إلى المستقبل يبدأ بتثمين هذه الحقوق في الخطاب الفلسفي الماركسي، لهذا الغرض حاول "هابرماس" أن يتصور العلاقة بين الحق والسلطة في إطار الحرية والعدالة والمساواة والمواطنة والتسامح والسلام والعيش المشترك ضمن فضاء للتواصل، ويرى أن التعايش مع الشر والقوة والعنف والإكراه والاستبداد قد يجعل الإنسان في صراع مستمر مع قانون الغاب، أو قانون السلطة التعسفية أو الدولة البوليسية القمعية، كلها مفردات لغوية تنفرد بدلالاتها السياسية ضمن ما تحمله طباع البشر من عدوان وظلم، وهذا ما يعتقده "أرسطو" عندما اعتبر الإنسان في كماله أفضل الحيوانات، لكن العدالة والقانون كان شرها جميعاً.

ومن هذا المنظور يحاول "هابرماس" أن يجعل من التعايش السياسي بين السلطة والحق دعامة أخلاقية لتحرير الإنسان من إرادة الهيمنة التي قد تفرضها الطبيعة أو التقنية أو السياسة أو الدين، وفي مقابل ذلك تستهدف ثقافة الشر وكل القيم التي تم اغترابها داخل بوتقة السلطة السياسية غير المشروعة حقوق الفرد، لذلك يبقى الحوار التواصلي بين السلطة والحق في إطار الشرعية والسيادة نموذجاً سياسياً تشترك فيه القيم الإنسانية التي تعبر عن طبيعة هذا التواصل، لذلك نجد أن تاريخ العصور الوسطى يكشف كيف استخدمت الكنيسة سلطة الدين في تقويض حرية الفرد وحقه في الاعتقاد، ووضعت قيود أمام حرية العقل، وهو ما نلمسه من خلال تاريخ عصر الأنوار وتحرر الوعي الفلسفي الغربي من طابع الإكراه والقمع والتعسف للسلطة الدينية الوهمية.

فالأزمات السياسية أبرزت وبوضوح الأهمية الجذرية للأسس الدينية أو الثقافية التي تشكل دعامة للمجتمعات التي تنازع الهيمنة الرمزية والفعلية على عالمنا، فالمطالبة بالحرب الدينية ضد عدو أضفت عليه سمات الشيطان، تمت ملاءمتها بواسطة تصريحات انتهازية تخص إعادة البناء الروحي المسيحي، والتي تريد ملء الفراغ بالمعنى والقيمة المهجور من طرف أنظمة سياسية مفككة"، وضمن هذا المعنى ينطلق "هابرماس" من إعادة تفكيك هذه الأنظمة السياسية التي أصبحت تشكل عائقاً أمام مجتمع الحريات والقيم(بلعقروز، 2009، ص201).

هكذا انقلبت الحداثة السياسية المعاصرة على الأخلاق لتتجلى خطابات الهيمنة والشر والقوة، فقد تناولت المقاربة السياسية للفيلسوف الفرنسي المعاصر "ريجييس دوبريه" طبيعة هذا الخطاب بقوله: "...فخلف المحددات العقلية

والأخلاقية المنادى بها من لدن العقلانيات السياسية المعاصرة ترقد محددات ومفاعيل مركزية، ليست تصريحات العدالة والمساواة سوى أقنعة للهيمنة وأعراضاً عليها، فالفعل السياسي لا تصنعه قيم المجتمع المدني أو نظريات التقدم الحضاري بل تصنعه بشكل فعلي وحقيقي الانتماءات الدينية والأطر القبلية والنزاعات العقلية..." (بلعقروز، 2009، ص201).

ومن هذا المنظور اختزلت لغة الخطاب السياسي المعاصر في تلك الممارسات السلطوية التي استنسخت مجتمعاً متناقضاً مع طبيعة الدولة ككيان سياسي يجسد حقوق الأفراد على مستوى حرية التعبير، حرية ممارسة العمل النقابي، وأشكال كثيرة من الحريات تحفظها دولة الحق والعدل والقانون، إلا أن الطابع الاستبدادي للسلطة في كثير من المجتمعات جعل هذا النموذج مغيّباً قد ينتهى بالقمع والإضطهاد والإكراه والعنف داخل السجون، أو النفي أو استعمال سلطة القضاء خارج عدالة القانون ضد كل من يخرج عن الحاكم، ومن هنا فإن لحظة كل اغتراب أو استلاب سياسي تعبر عن هذا الصنف من السلطات التي تنفرد بنظام الحكم على أساس الهيمنة والسيطرة وهكذا أصبح المحرك الإيديولوجي لسلطة الدولة هو التناقض بين سيادتها السياسية والحق، وهو ما جعل المجتمع السياسي المعاصر ينظر للديمقراطية كوهم يجعل من الغاية عند الحاكم تبرر أساليبه في القمع وكل الممارسات الديكتاتورية للسلطات المستبدة على حد تعبير "ميكيافيلي".

كما نجد أن فلسفة الحق على مستوى التنظير والممارسة السياسية ينطلق من استبعاد بعض المؤسسات عن العمل السياسي حتى لا تساهم في تقويض سيادة الدولة من خلال استبداد السلطة الحاكمة، وأقصد بذلك المؤسسة العسكرية، فالمؤسسة العسكرية بحكم وظيفتها هذه "مؤسسة إدارية" أي تنحصر وظيفتها في إدارة عمليات الحرب، فهى ليست مؤسسة فنية يتولاها فنيون لا حكاماً، ووضع المؤسسة العسكرية على هذا النحو يمثل مصلاً واقياً من ظاهرة الحكومات العسكرية الديكتاتورية بحكم ما تملكه من قوة قاهرة مادية تستند إليها في استبدادها، فمشاركة المؤسسة العسكرية في السياسة أي جمعها بين وظيفتها الفنية وبين المشاركة في الحكم يهيء لاحتمال استلائها عليه، ولتنقلب من مؤسسة وطنية بحتة تحمل لحساب الوطن إلى مؤسسة تحمل لحساب النظام السياسي في الدولة..."(الأقدحي، 2017، ص37).

وفي هذا الإطار فإن مشروعية السلطة في لغة "هابرماس" السياسية ترتكز على هذا الخطاب، لاسيما وأن الطابع الدستوري لقوانين الدولة هو ما تقوم عليه الحياة السياسية من خلال اتصالاتها مع حقوق الأفراد، ومن ثم فإن كل الوظائف السياسية العليا داخل السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية تشكل مرجعية أخلاقية للعمل السياسي الذي تنفرد به علاقة الحق بالسلطة، وضمن هذا المعنى يحاول "هابرماس" أن يربط مقاربته السياسية المعاصرة لطبيعة هذه العلاقة بسيادة مجتمع الحريات والقيم خارج إرادة الهيمنة والقوة والسيطرة، وأن تكون أساليب الديمقراطية الحقة مصدرها الممارسات الإنسانية القائمة على أخلاق التواصل، هكذا اختزل رؤيته الفلسفية بعيداً عن تلك الخطابات الإيديولوجية والطوباوية التي جعلت من الديمقراطية أكبر أكذوبة سياسية ناجحة في الواقع، بدأت بتنازل المحكوم لحقوقه للحاكم وانتهت بالقمع والاستبداد.

ومن ثم يحاول "هابرماس" أن يعرف السلطة خارج القوة التي تحمل دلالات النفوذ والسيطرة وأن ترتبط مشروعية السلطة بقوة الحق، وهذا ما يتطابق مع ما ذهب إليه "فروم" form و"أنتونيو" dantonio"... فقد نظرا إلى القوة على أنها تتكون من شقين: السلطة التي تقوم على موقع الشخص في البناء التدريجي الرسمي، و"النفوذ" الذي يشكل الجانب الأكثر غموضاً لظاهرة القوة، والذي يقوم على رغبات البعض في طاعة الآخرين الذين قد لا يكونون يشغلون سلطة رسمية وهم في هذه الحالة يطيعون لأنهم يحترمون أو يخشون الشخص أو الجماعة المطاعة، والشكل المتطرف للنفوذ هو الكاريزما، والسلطة والنفوذ كلاهما مرتبط أو متعلق بالقوة، وكلاهم ضرورة لفرض سيطرة القوة بكفاية وفاعلية..." (الأقدحي، 2017، ص37).

وهكذا نجد أن خطاب السلطة هو ما تحتفظ به الدولة في سمات القوة والسيادة، إلا أن عصر النهضة مع أنصار العقد الاجتماعي روسو ولوك وهوبز قد استوعب الفكر السياسي الحديث علاقة السلطة بالحق على نحو التمييز بين المجتمع الطبيعي والمجتمع السياسي، وأن الناس بحاجة إلى حكومات تسوسهم وتحكمهم لما في طباعهم الحيوانية من عدوان وظلم، لذلك يجب أن تكون قوانين الدولة في صالح حقوقهم وليس ضدها، "...فهناك نماذج مختلفة لتصنيف القوة ودراستها، ووصف أشكالها المتعددة وهى ما تشكل الجوانب الأساسية للقوة المجتمعية: العنف أو القهر «force» والسلطة «authority» والنفوذ «influence»، فالقوة حسب "ماكس فيبر" قدرة الأشخاص أو الجماعات على تحقيق إرادتهم الخاصة وفرضها على سلوك الآخرين حتى ولو كانوا يقاومون ذلك، وتعتمد القوة بهذا المعنى على أساسين لتحقيق امتثال الناس لهذه الإرادة فإما أن يتحقق الامتثال بواسطة العنف أو القهر وإما أن يتحقق عن طريق السلطة، فهى

القوة المقبولة اجتماعياً، إنها حق لبعض الأفراد لممارسة القوة وإصدار الأوامر والتعليمات، وواجب من جانب الآخرين الامتثال والطاعة.

ولقد عرف روبرت ماكيفر (maciver) السلطة بأنها: "ذلك الحق القائم داخل أي نظام اجتماعي لتحديد السياسات وإصدار الأحكام حول المسائل العامة، وفض المنازعات، أو بصفة عامة التصرف في ضوء فكرة قيادة وتوجيه الآخرين"(محمد، 1989، ص ص، 18-19).

وضمن هذا المعنى يمكن تصور مشروعية السلطة كحق سياسي يجعل من الطاعة والولاء للمحكوم ضرورة أخلاقية ووعياً سياسياً ناضجاً يعبر عن علاقة الشعب بسلطة الدولة وقوانينها الشرعية، فالتنشئة السياسية المعاصرة حسب "يورغن" "هابرماس" تدعم فكرة ممارسة السيادة للدولة في إطار الشرعية، وهذا ما يحمله النموذج الأمثل للديمقراطية التي تشترك معها هذه القيم المجتمعية والمعايير السياسية التي تخضع لوصاية إيديولوجية توجهها رغبة شخصية للحاكم، وهذا ما نلمسه من خلال تلك المغالطات والتناقضات السياسية التي تعبر عن الكثير من الممارسات التعسفية للسلطة.

فكثيراً ما تلجأ الأنظمة السياسية في الدول النامية إلى احتكار ملكية السلطة، ويتحقق ذلك من خلال ظاهرتين أساسيتين: الأولى هى تزييف عملية التفويض الشرعي للسلطة بواسطة الشعب عن طريق إجراء انتخابات شكلية أو غير موضوعية لا تمثل مشاركة حقيقية من جانب الشعب فيها، وفي هذه الحالة تفتقد الأنظمة الحاكمة لشرعية السلطة أو شرعية ممارسة القوة، والثانية هى استبدال لا شخصية السلطة بمبدأ شخصية السلطة، إذ تصبح القرارات التي تصدر عن الطبقة الحاكمة معبرة عن اهتمامات ومصالح ورغبات شخصية، كما يحدث نوع من التوحد بين شخصية الحكام السياسيين وبين المنصب الرسمي الذي يشغلونه"(محمد، 1989، ص ص، 18-19).

وفي نفس السياق استخدم "هابرماس" بعض المفردات التي وردت في فلسفة "روسو" و"كانط" و"هيجل" و"ماركس" وغيرهم، أين اختزلت هذه المفردات الطابع السياسي لسلطة الدولة وسيادتها، اذ يعتقد "برتراند راسل" أن القوة المطلقة للقانون هى القوة القهرية للدولة، فالدولة هى المسؤولة عن تنفيذ القواعد الاجتماعية وتحقيق العدالة، وهى وحدها صاحبة الحق في استخدام القهر والعنف لتحقيق الصالح العام وتنفيذ سياستها، على أنه من الجدير بالذكر أن الدولة التي تنهض على أسس شرعية قوية واعتراف عام من الشعب بحق السيادة لا تحتاج إلى استخدام القهر والعنف لتحقيق الامتثال والطاعة (محمد، 1989، ص ص، 18-19).

ويحمل مشروع الحداثة السياسية في فكر "هابرماس" التواصلي نموذجاً مغايراً لتلك الدراسات الحديثة، أين استوعبت رؤيته السياسية المعاصرة خلفيات الصراع بين الفرد والسلطة في ظل النفوذ والسيطرة، وكل ما يعكس النمط السلبي لهذه الممارسات السياسية التي تتعارض مع الثقافة المسيحية في نظر "هابرماس"، أين يعتبر معظم المسيحيين أن الفضائل هى مركز الحياة السياسية فأعلنوا قائلين: "...إنه إذا لم يقض على الفساد وتستبعد الأنانية ويعمل كل واحد بحسب الفضائل فإن الهدفين العظيمين للمجتمع السياسي يستعرضان للخطر، أي سيعجز المواطنون الرئيسيون عن بلوغ أهدافهم العالية، والدولة ككل ستعجز عن تحقيق أهدافها الأساسية..." (سكندر، 2012، ص420).

وامتداداً لطبيعة هذه الرؤية المسيحية تتأسس جدلية السلطة والحق على حضور فضائل الحكم السياسي الشريف، وأن لا يكون لمظاهر القمع والاستبداد السياسي والتعسف السلطوي حضوراً حتى تحقق الدولة أهدافها السياسية وقيمها المجتمعية، ومن ثم نجد أن حديث "هابرماس" عن السلام والمواطنة والعدالة والحرية والتسامح والاختلاف والتواصل يعكس رؤيته الاستشرافية لمستقبل ما بعد الحداثة وتأسيسه لحداثة سياسية تمارس هذه القيم داخل إطار علاقة السلطة المشروعة بالحق الذي تحكمه المبادئ السياسية لدولة القانون، هذه اللغة المعاصرة قد اختزلتها رؤية بعض المفكرين السياسيين: "...إن غاية كل حكم سياسي هو حث الجمهور على الحياة الفاضلة وفقاً لطبيعة الإنسان وكرامته، وإذا لم يتحقق ذلك ومضى كل واحد إلى التطلع فقط لمصلحته الفردية وسعادته هو وربحه هو عندئذ لا يمكن أن يكون هناك حكم سياسي أو نظام مدني إطلاقاً، غير أنه إذا كانت الدولة تتبع الفضيلة والأمانة وكان الشعب محكوماً حكماً فاضلاً في الحياة المدنية فمن المؤكد أن يكون الحاصل "نظاماً مدنياً" يتمكن أفراد الشعب فيه من أن يعيشوا بهدوء وبسلام وأحدهم مع الآخر، وفي حالة من السكينة التي لا ينقصها شيء..." (سكندر، 2012، ص420).

ويعتقد "هابرماس" أن طبيعة الحوار بين السلطة والحق لا يخضع لتناقضات الحياة السياسية، ولا إلى أساليب هؤلاء القادة والحكام والأمراء، وإنما يخضع للفضائل الأخلاقية التي تحدث عنها سقراط وأفلاطون وأرسطو في المجتمع اليوناني، فعندما تنتهى مرحلة القانون تبدأ مرحلة الطغيان والاستبداد، ويعود الأفراد إلى حالتهم الطبيعية الأولى يحكمهم قانون الغاب وسلطة القوي نحو الضعيف، فكل الشرور والآثام والجرائم السياسية المعاصرة مصدرها السلطة، لذلك يرى "هابرماس" أن الحق الذي تم تقويضه وإجهاضه قد نجم عنه ميلاد أنظمة انفرد حكامها بالسلطة على أساس القوة والهيمنة والسيطرة، فأزمة الإنسان في مجال الحياة السياسية تتعلق بطبيعة دور الدولة في حماية هذا الإنسان وليس قمعه، فالسلطة التي عرفتها أغلب أنظمة الحكم في فترة تاريخية معينة لم تراع حق الفرد، لذلك ظهرت كل أشكال القوة والقمع التي نجم عنها الصراع والتمرد والثورة على هذه الأنظمة، ومنه جاءت لغة الخطاب الديمقراطي لتعيد صياغة مفهوم جديد لجدلية السلطة والحق ضمن مفهوم سيادة الشعب وحريته داخل المجتمع السياسي، إلا ان واقع المجتمعات الحديثة لم تتحرر بعد من الأساليب القديمة، وهذا ما اختزلته الإيديولوجية الماركسية من خلال لغة ماركس السياسية وتصوره المادي الاجتماعي لسيطرة الطبقة البورجوازية على الطبقة الكادحة الفقيرة، لذلك فالسلطة السائدة سياسياً واقتصادياً قد استلبت حق الطبقة العاملة المنتجة وهذا ما عرف بالصراع الطبقي وحالة الاغتراب الاجتماعي، فقد ذهب ماركس من خلال رؤيته هذه: "... أن الحرية كحق هى نتيجة التطور التاريخي المستمر، وبتقدم العلم والإنتاج يقهر الإنسان الطبيعة ويسيطر على القوانين الموضوعية، وبهذا يخضع لإرادته الضرورية المؤثرة في الطبيعة، ويصبح حراً بالنسبة للعمليات الطبيعية، غير أن السيطرة على العمليات الطبيعية لا تضمن سيطرة الإنسان على العمليات الاجتماعية، فالضرورة التاريخية وسنة تطور المجتمعات ما قبل الاشتراكية تظهر كقوة مدمرة عمياء لا يستطيع الناس السيطرة عليها، مثال هذا قانون الفوضى والمزاحمة الذي يجعل من الإنسان في ظروف الرأسمالية دمية في أيدي الصدفة، ولا يعطيه إمكانية برمجة نشاطه مسبقا..." (يسيف، 1984، ص157).

ومن هذا المنظور يعتقد "هابرماس" أن نضال ماركس الثوري من أجل مستقبل الطبقة الكادحة هو التمرد على قوانين السلطة في المجتمع الرأسمالي والدعوة إلى التحرر من أشكال الاستلاب والاستغلال والاضطهاد السياسي والاجتماعي لحقوق هذه الطبقة التي ستنتصر عندما تتحقق الاشتراكية والشيوعية، وهكذا استهدفت لغة "هابرماس" طبيعة الخطاب الماركسي خاصةً على مستوى تلك التحولات الراهنة التي عرفتها العلاقة بين السلطة والحق، لذلك كان لهذه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكثير من التمثلات التاريخية التي استوعبتها هذه الشعوب داخل ثقافة الصراع والنزاع والثورات مع الدولة.

ومن ثم تكتمل هذه المقاربة الفلسفية بين "هابرماس" و "ماركس" من خلال تلك المقولات والمفاهيم السياسية المعاصرة التي عززت المنطق الديالكتيكي لتناقضات السلطة وآلياتها في التعامل مع الحق، لا سيما وأن النموذج السياسي للسلطة المطلقة قد أنتج مجتمعات فوضوية تستخدم لغة القهر والعنف والقمع، ومن ثم الأقوى يتحكم في مصالح الأضعف ويستلب حقوقه الطبيعية والاجتماعية: "... فالحرية السياسية تعتبر إشكالية «problématique» فقد أعلن روسو قائلاً: "ولد الإنسان حراً لكنه يقيّد أينما كان"، فالحرية كملك عام وغير مغترب عن الإنسان، تغترب عنه بالقسر، ولكن عندئذ يتبين أنه لا يمكن أن نستبعد هذا الوضع إلا بالاستناد إلى الحق، ويصبح من الضروري أن نربط الحرية ليس فقط بالضرورة بل بالحق الذي لا يمكن أن يمثل إرادة السلطات التي أصبحت قانوناً، أي التعسف بالحقيقة، بل يمثل سيادة الشعب.

وبالطبع لم يعد سراً بالنسبة لنا أن فكرة روسو الشهيرة "الإرادة العامة "volante generale" التي تقابل إرادة بعض الأفراد ما دامت تسعى لتحقيق المساواة في حين أن إرادة بعض الأفراد لتحقيق الإمتيازات قد انطوت على إرادة وسلطة البورجوازية، تلك الطبقة الجديدة التي استلمت السلطة وقيدت المجتمع بإرادتها..." (مجموعة من المؤلفين، 1986، ص86).

هذه الرؤية الفلسفية للحق في الحرية ستتحول إلى نظرية أخلاقية وسياسية معاً عند كانط وهابرماس: "... فالخطاب الكانطي يدور حول العلاقة التي يجب أن تقوم بين الإنسان والعقل والحرية والسلطة والمسؤولية والأخلاق لكي نضمن وجود مناخ تنويري لتنمية إنسان متنور وحاكم تنويري، ومجتمع متفاهم ومتضامن ومتكافل، فأخطر معيقات التنوير عند "كانط" هى دولة مستبدة ومؤسسات قمعية وحاكم جاهل، أما حين يكون رأس الدولة مستنيراً محباً للعلم عاقلاً وفاضلاً فإنه

يوفر على مواطنيه الجهد والوقت لكي ينتقل بهم إلى عصر استنارة الحق، وحرية التعبير عن إرادتهم..." (الجابري، 2007، ص126).

وضمن هذه الرؤية الكانطية تجلى الخطاب السياسي عند "هابرماس" من فصله بين الحرية المطلقة في ممارسة السلطة، وبين الحرية المشروعة التي تتطابق مع الحق الذي تحميه قوانين دولة العدل، إذ يرى "كانط " أنه: "من المفارقة الحصول على درجة أعلى من الحرية المدنية مع تقييد حرية الفرد عند الشعب، كما تتحرر الجذوع الطبيعية في الشجرة من قشرتها الصلبة لتتيح الفرصة لطبقة جديدة من اللحاء، إنها بذرة الميل والتأهب للفكر الحر يعتاد عليه الشعب ويصبح له فطرة واعتياد، أي يزيد الشعب شيئاً فشيئاً من الاستعداد للسلوك بحرية، مما يؤثر بدوره على أسس الحكم حي يرى الحاكم من صالحه أن يعامل الإنسان كإنسان وليس آلة، هكذا يشير كانط بعصر حداثوي يعرف فيه الحاكم والمحكوم ماله وما عليه، ويخرج من سياسة القطيع إلى نظام اجتماعي يحترم العقل والحرية وإرادة الإنسان، ويفصل المقدس عن الدنيوي، ويتعامل مع الحياة وفق جدل الذات والموضوع والحرية والضرورة..." (الجابري، 2007، ص126).

ومن هذا المنطلق فلغة الحداثة السياسية عند "هابرماس" قد اختزلت لغة "كانط" التربوية وتجلياتها في البناء التنويري للسلطة السياسية على نحو أخلاقي يؤسس لمستقبل الإنسانية، "... فالسعي لفعل الخير ثمرة طيبة في تربية الأطفال ثم الشباب، لكن التوتر الإنساني بين الطموح وحب النفوذ (السلطة)، وإنفلات حدود حرية الفرد هى التي تهدد فكرة السعادة المنشودة في المجتمع الإنساني، إذا ما حصل الإنسان على حقوقه الطبيعية مثل حق الحياة وحق التملك وحق النفوذ والسلطة، إلى جانب محبة الصحة واليسر، شرط أن تأتي معتدلة، وفي هدى وعي فلسفي عقلاني عن الواجب والقانون والحق..." (الجابري، 2007، ص135)،

ومن زاوية استجاب فكر "هابرماس" لطبيعة الصراع السياسي الذي فرضته هيمنة العولمة والإيديولوجيا في فهم علاقة السلطة بالدين، ليتحول هذا الصراع إلى مفارقة أخلاقية وسياسية استوعبت أزمة التعصب والتشدد والتطرف الديني، خاصةً وأن حق الشعوب في ممارسة حرية الاعتقاد هو حجر الأساس لكل مجتمع تنوبري، إذ يرى "هابرماس" بقوله: "...لكني شخصياً أميل إلى أن يكون التواصل السياسي في المجال العمومي مفتوحاً أمام كل مساهمة، وكيفما كانت اللغة التي يستعملها في السماح بالتعبير عن آراء دينية بحتة في المجال العمومي، إذ لا يتطلب ضرورة فصل الشخص بين ما هو ديني ودنيوي..." (عطار، 2012، ص74).

ومن هذا المنظور فإن الراهن السياسي لتلك التطورات التي صاحبت بناء المجتمع السياسي قد كشف عن أزمة الإنسان المعاصر ومعاناته في الدفاع عن حقوقه، لا سيما وأن هذه النظم السياسية قد استعملت السلطة لصالح نفوذها في الحكم، ومن زاوية أخرى أثار "هابرماس" من خلال نظريته في التواصل وأخلاق الحوار والمناقشة نوعاً من البراديغم السياسي، "... ففي إطار تأسيس فضاء عمومي ديمقراطي تعمه أخلاقيات الحوار أو المناقشة يستدعي ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان حتى يتمكن من التعبير عن آرائه، ويساهم بشكل فعال في تعزيز الحريات العامة والفردية للإنسان في إطار الإحترام المتبادل للخصوصيات الثقافية، ولهذا يعتبر موضوع حقوق الإنسان بالنسبة لهابرماس من المواضيع التي تحتاج حالياً للتدخل الفلسفي..." (الأشعب، ص102).

وضمن هذا المعنى فإن الممارسة الرشيدة للسلطة في فلسفة "هابرماس" السياسية قد تجعل من مسألة الطوعية مخالفة لمسألة العبودية، فتصبح قوة السلطة في سيادة الحق، لذلك هناك من يستخدم القوة خارج هذا النموذج، وهذا ما يعبر عن السلطة اللا شرعية في كنف حكم ديكتاتوري، وهناك من يستخدم قوة القانون في كنف حكم ديمقراطي تشاوري، هذا النموذج قد يساعد على التعايش السياسي بين السلطة والحق، لذلك كل هذه الأزمات السياسية وثورات الربيع العربي وانقلاب الشعوب على السلطة يعود بالدرجة الأولى إلى غياب طبيعة هذا التعايش، لذلك دعا "هابرماس" إلى نشر قيم الوعي الديمقراطي من خلال ثقافة سياسية وإنسانية تكون أكثر ملاءمة لنظام الحكم الراشد الذي تسود داخله لغة دولة الحق والعدل والقانون، وليس ثقافة الاغتراب الإيديولوجي والاستلاب والصراع السياسي الذي يستجيب للعبودية الطوعية بين السيد والعبد الأقوى والأضعف، الحاكم والمحكوم، العامل ورب العمل، هذا الصراع قد اختزل أفكار هيجل وماركس وفولتير ومونتسكيو وروسو وغيرهم، خاصةً المشروع الحداثي السياسي عند "هابرماس" الذي يتحرك في نطاق ثقافة العيش المشترك مع الآخر.

**2- البراديغم التواصلي لدولة الحق والقانون وعلاقته برهانات مشروع الحداثة السياسية المعاصرة:**

شكل المشروع الحداثي السياسي عند "هابرماس" حجر الأساس لفلسفته الأخلاقية التواصلية، أين انفرد هذا المشروع بخصوصياته في مجال الحياة السياسية المعاصرة التي تضمنت دور السلطة في النظام السياسي وعلاقة السلطة بالحق، ومسألة النفوذ والقوة للدولة، فسمات هذه الحياة تحمل في سيرورتها الفلسفية كل أشكال السلطة، لذلك نجد أن حق المساواة وتساوي الأفراد أمام القانون واحترام الدولة للحريات الفردية والجماعية قد عزز لغة "هابرماس" السياسية ورؤيته المستقبلية للحداثة التي تحول هذه الممارسات السياسية للسلطة إلى ممارسات أخلاقية تواصلية تحتفظ بهذا البراديغم في الحوار والمناقشة والتواصل، إنطلاقاً من عدم قمع سلطة الدولة لمبدأ الحرية وكل الحقوق المشروعة، فالسيادة لا تعني الهيمنة والسيطرة والقوة في خطاب "هابرماس" السياسي، وإنما تعني الكاريزما السياسية لشخصية الحاكم اتجاه المحكوم من جهة وتعني هيبة الدولة وكيانها ووجودها القانوني في الداخل والخارج من جهة أخرى، ومن ثم استهدف نموذج دولة الحق والقانون ضمن البراديغم التواصلي هذه المعاني والدلالات السياسية التي اشترك معها خطاب الدولة والحق في كل القيم المجتمعية التي يقوم عليها هذه المشروع الحداثي السياسي، فصناعة القرارات السياسية قد يكون لها أثراً إيجابياً أو سلبياً على حقوق الأفراد، خاصةً في كيفية تطبيق السلطة للقانون.

فالسلطة كظاهرة اجتماعية وسياسية ارتبطت بصورتين تاريخيتين، الأولى صورة السلطة المشخصة، وفيها التصقت بشخص يرأس الجماعة ويمارس مظاهر السلطة باعتبارها شأناً خاصاً به يترتب له نتيجة لمواهبه الذاتية من قوة جسدية أو حكمة أو قداسة دينية، وذلك حال المجتمعات السياسية في صورها السابقة على صورة الدولة الحديثة (القبائل والامبراطوريات الحديثة)، ولما صمم العقل الإنساني على أن يستبدل بمفهوم السلطة ممثلة في كيانها العضوي مفهوماً يتمثل في صورة ذهنية للحياة العليا للجماعة فلا تختلط بالشخص الذي يزاولها، ظهر نظام الدولة الحديثة(الأقداحي، 2017، ص82).

وضمن هذا المعنى صاغ "هابرماس" نظريته التواصلية واستشرف مستقبل السلطة للدولة الحديثة التي تستمد شرعية سلطتها من حق الشعب في السيادة أولاً وفي القانون ثانياً، لذلك يعتقد "هابرماس" أن خصائص نظام الدولة الحديثة يتحرك في نطاق دول الحق والقانون، وليس سلطة الأنظمة الإقطاعية والديكتاتورية، هذه الحقيقة لا تختلف عن لغة "مونتسكيو" السياسية في كتابه "روح القوانين"، وقد ميز بين أشكال ثلاثة للحكومات: الجمهورية حيث يقوم الشعب أو جزء منه على شؤون الحكم، والملكية حيث الحكم لفرد واحد يقوم عليه طبقاً لقوانين قائمة، ثم الاستبداد «despotisme» ويعني الحكم للفرد الذي لا يلتزم في ممارسته لمظاهر السلطة قانوناً ما، ومن ثم فهو متحكم فإرادته هى القانون، إنه يحكم بالهوى"(الأقداحي، 2017، ص82).

فطبيعة هذه الرؤية السياسية قد حملت "هابرماس" على التمييز بين السلطة والحق والسيادة والنفوذ والاستبداد في إطار المظهر الحداثي للأنظمة والدول في المجتمعات السياسية المعاصرة، لذلك فالطابع الاستبدادي للسلطة غير الشرعية في نظره قد حول أغلب الدول إلى أداة قمع للحقوق والحريات: "...فمعيار الشرعية الحديث هذا لا يعني مجرد التزام أجهزة السلطة في ممارستها لمظاهرها بمجموعة من قيم عقائدية أو أخلاقية أو حتى مذهبية من غير ضمانات وضعية، وإن الذي يعتد به في مفهوم الشرعية الحديث هو وضعية الالتزام بالأنماط القائمة بل وبمدى فاعلية الضمانات الوضعية لهذا الإلتزام، فالحق هو وجوب إخضاع السلطة لقانون مسبق ومراعاة أحكام الدساتير، وبالتالي تفادي المجتمعات تدلي السلطات فيها إلى الاستبداد..."(الأقداحي، 2017، ص113).

ومن هذا المنظور فإن بنية الخطاب السياسي المعاصر قد انفتح على تناقض تلك الإيديولوجيات السياسية التي ميزت بين الشرعية «légitimité» والمشروعية «légalité» ضمن الفصل بين مفهوم السيادة والسلطة، لذلك نجد أن كل نظام قانوني قد يمنح مبدأ الشرعية لسيادة الشعب في اختيار السلطة كما تصورها روسو و مونتسكيو ولوك وهوبز وفيبر وغيرهم ممن وجدوا بعض المقولات السياسية المعاصرة مطابقة لهذا المعنى، كما جاءت فكرة مبدأ الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو" كعلامة للنظام الدستوري العادل وليس الاستبدادي كفيل بحماية الحرية والحق في الثورة، هذه الفكرة قد اختزلها "هابرماس" من خلال الفصل بين قوة السلطة وسلطة الحق، لا سيما وأن الكثير من الأنظمة تقمع شعوبها وتستلب إرادتهم في التحرر وهذا ما نلمسه من خلال المعارضة السياسية للأحزاب ولكل الرافضين لممارسات السلطة الاستبدادية أو تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم.

فالحكومة التي يمارس فيها شخص واحد يطلق عليه لقب ملك أو أمير أو إمبراطور أو قيصر أو ديكتاتور وهو لا يستند في حكمه إلى الشعب، وهذه الحكومة الفردية قد تكون ملكية استبدادية لا يتقيد فيها الملك بأي قانون قائم، ولا يعترف

بالخضوع لأية سلطة، ولا يقيم وزنا للحريات، وقد تكون ملكية مطلقة يخضع فيها الملك للقوانين المقررة، غير أن من حقه تعديل هذه القوانين أو إلغائها، وقد تكون الحكومة ديكتاتورية وهو أبشع أنواع الحكم الفردي، إذ ترتكز السلطة في يد فرد واحد هو الديكتاتور، فهو لا يستمد سلطته عن طريق الوراثة وإنما يستمدها في الغالب عن طريق نفوذه الشخصي وقوة أتباعه، وقد تكون الديكتاتورية رد فعل طبيعي للإضطراب والفساد الداخلي والأزمات السياسية والاقتصادية..." (محمد، 1989، ص152).

هذا النموذج من أنظمة الحكم قد كان له دخلا مباشرا في تقويض ثقافة السلام والتعايش السلمي مع سلطة الدولة وقوانينها، فكل أساليب القمع والاستبداد السياسي تنتهى بالثورة والتمرد والفوضى، فحق الشعوب في الحرية والمساواة والعدالة والحياة لا تخضع لسلطة الحاكم ونفوذه، وإنما هى حقوق ثابتة وليست متغيرة ولا تخضع للتنازل أو التفاوض، إلا أن ما عبر عنه "لويس الرابع عشر" في مقولته الشهيرة: "الدولة هى أنا" أو ما اعتقده "فرعون" قائلاً: "ما وجدت لكم إلهاً غيري" يحمل سمات الحكم والسلطة المطلقة، وسيطرة الأقلية على الأكثرية، لذلك ارتبطت فكرة الديمقراطية منذ أفلاطون بمفهوم الجمهورية الفاضلة في العصر اليوناني إلى مفهوم دولة الحق والقانون في التفكير السياسي الحديث والمعاصر، "...فالحكومة الديمقراطية هى حكومة الأغلبية التي ترتكز السلطة فيها في يد الشعب، فسيادته هى الأساس ومصدر شرعية الحكم" (محمد، 1989، ص153).

وضمن هذا المعنى فإن ممارسة الشعب للحكم بإرادته السياسية في اختيار الحاكم أو عزله أو في اختيار الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال النواب المنتخبين بطريقة قانونية بعيداً عن أساليب التزوير هذه الآليات قد تساعد على ميلاد سلطة شرعية لا تخرج عن القانون وسيادة الحق، ولكن كثيراً ما انتقد "هابرماس" هذه الأنظمة السياسية الحديثة في العالم، كون أن أوهام الديمقراطية المستبدة استنسخت نموذج الحكم الفردي من جديد، وأصبح أغلب الرؤساء يتعاملون مع الشعب بشكل قمعي، ولا يستمعون إليهم، خاصةً حقوقهم التي خضعت للإكراه والظلم والاضطهاد والاستبداد بجميع أشكاله ومظاهره الاجتماعية، حتى أن ما يتحدثون عنه باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون وسيادة الدستور وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات كلها أوهام اختزلت ثقافة صناعة التسلية لدى السلطة الحاكمة، فتحولت السياسة وأساليبها إلى أفيون للشعوب.

وتمثل هذا الخطاب السياسي عند "هابرماس" ضرورة بناء منظومة سياسية تشترك معها هذه القيم المجتمعية التي تربط السلطة بالحق على مستوى التنظير والممارسة، ومن هذا المنطلق جاءت رهانات الديمقراطية الحقة لتعيد صياغة رؤية سياسية جديدة لطبيعة علاقة الشعب بالسلطة في ضوء البراديغم التواصلي الذي تحكمه الغاية وليس الوسيلة كما اعتقد مكيافيلي من خلال كتابه الأمير، ومن ثم قدّم "هابرماس" مقاربته الفلسفية التي تنطلق من ممارسة السلطة بشكل شرعي وقانوني، أين تكون العلاقة بين سيادة الدولة وحرية الفرد ذات طابع سياسي يجعل من حق السلطة مشروعاً في تسيير شؤون الدولة في ظل نظام ديمقراطي يبدأ بالشعب وينتهى إليه، "...فالدولة تستند إلى أركان أساسية ثلاثة هى: الشعب والإقليم والسلطة، فإن سلطتها العامة قد تتحد على أساس عنصر الشعب، وقد تتحد على أساس عنصر الإقليم، أما في الوقت الحاضر بعد أن تم فصل السيادة عن الأشخاص الحاكمين لتكون الدولة شخصاً قانونياً متميزاً فقد بدأت تتغلب فكرة السيادة الإقليمية، ومعناها أن تتحد سلطة الدولة العامة أساساً بنطاقها الإقليمي" (محمد، 1989، ص160).

وفي هذا الإطار يعزز "هابرماس" فكرة المساواة داخل فضاء الديمقراطية، ويؤكد أن السلطة تغلّب حق السيادة على القوة حتى لا تنتهك تلك الممارسات القانونية والمشروعة، ولذلك يبقى الطابع الدستوري نموذج الحكم السياسي الأمثل لسلطة الدولة ملائماً لدولة الحق والعدل والقانون عند "هابرماس"، وهذا ما يتطابق مع ما ذهب إليه السياسي جيتل «getell» بقوله: "...إن الدستور يختلف عن القوانين الأخرى في الطبيعة والهدف، وليس في الصدق القانوني، فهو شأنه شأن القوانين الأخرى يعد تعبيراً عن إرادة سيادة الدولة وليس قيداً مفروضاً عليها" (محمد، 1989، ص162).

فالدستور وحده من يكفل حق المواطن في الحياة السياسية، إلا أن غياب الدور القانوني والأخلاقي للسلطة قد يجعل من النظام السياسي داخل الدولة قمعياً واستبدادياً، ومن ثم فإن كل أشكال القوة والهيمنة والسيطرة السياسية قد جعلت من علاقة المحكوم بالحاكم تستمر في الصراع، لأن الديكتاتورية عند "هابرماس" تعني زوال الدولة، خاصة وأن البناء السياسي لمؤسساتها سوف تتفكك وتنهار، وفي مقدمتها ثقة المواطن في سلطة النظام الحاكم، ومن هذا المنظور يتأثر الحق بهذه الممارسات السياسية، لأن العدالة والحرية والمساواة قيم إنسانية تم استلابها عن طريق السلطة.

لذلك كان يرى أفلاطون وأرسطو وحتى الفرابي في فلسفتهم السياسية أن المثل الأعلى للحكومات العادلة هو ما كانت السلطة وسيلة في حماية هذه القيم، أما الإكراه والاستبداد والطغيان لا يحمل دلالة السيادة الشخصية والقانونية للدولة، وإنما يعبر عن سلطة الحكام ونفوذهم السياسي في بسط قوتهم وحكمهم المطلق للشعب، إذ يعتقد "هابرماس" أن مشروع الحداثة السياسية المعاصرة يتحرك في نطاق دولة الحق والقانون التي تستمد شرعية السلطة من الشعب وليس الرئيس، فبين الحضور والغياب لهذا النموذج من الدول والسلطات تظهر ملامح الدولة الحديثة التي تعبر عن إرادة الشعب وسيادته في إطار الدولة الدستورية وليس البوليسية التي تخلقت ونمت وتطورت في رحم الاستبداد والقمع، لذلك دافع "هابرماس" عن مشروعه السياسي هذا من خلال تصوره لمستقبل علاقة السلطة بالحق في إطار عدالة القانون، لذلك لا يمكن تصور مجتمع حداثيا تحكمه ثقافة العيش المشترك وكل قيم السلام والتواصل والمواطنة إلا عندما يتخلص الإنسان من تلك الأنانية المفرطة وحب تملك الآخرين.

فتقسيم "نيتشه" لأخلاق السادة والعبيد وفكرته عن مشروع الإنسان الأعلى على أساس أخلاق القوة، ومشروع مكيافيلي السياسي من خلال فصله للأخلاق عن السياسة، ودفاع هيجل عن سيادة الدولة وقوتها من خلال نظريته في فلسفة الحق، وفلسفة أنصار العقد الاجتماعي السياسية مع روسو وهوبز ولوك، وما نظر إليه ماركس ومونتسكيو وماكس فيبر، وما تناوله ابن خلدون والفرابي، وكل الأفكار السياسية المعاصرة لم تخرج إلى حيّز الممارسة الشرعية لسلطة الحق التي تجعل من الدولة تحتفظ بكيانها السياسي في العدل باعتباره أساس الملك والحكم، "... فقد تتحول السلطة إلى سلاح تسلطي بأيدي الحكام المتسلطين لإحكام قبضتهم على الحكم، وإقصاء الشعوب عما يتم اتخاذه من قرارات تمس حياتهم، وتحويل المواطنين إلى عبيد وخدم يقاسون الأمرّين في دولتهم، التي يحولها المستبدون المتسلطون إلى سجن كبير، يحكمون فيه بالحديد والنار، فإن الأمر ينذر بكارثة تتشكل مع الوقت لتنتهي بكارثة، تنتج عن الصراع بين الطامحين للسلطة..." (الشواف، 2016، ص7).

وضمن هذا المعنى كان لتلك الممارسات القمعية والاستبدادية للسلطة تداعيات لا إنسانية يعتبرها "هابرماس" أصل الشر في طبيعة البشر، لذلك فإن الخلفيات السياسية والإيديولوجية للصراع بين المواطن والدولة يكمن بشكل جلي في انقلاب السلطة على الحق، خاصةً وأن هناك من يستعمل الدين لأغراض سياسية لامتلاك سلطة الحكم، وهذا ما عرفته التعددية الحزبية في الوطن العربي، لا سيما تلك الأحزاب الإسلامية المتطرفة التي استخدمت الخطاب الديني في شكل مغالطات سياسية لممارسة السلطة، وهو ما استهدف مشروعهم السياسي بإمكانية قيام خلافة إسلامية، ومن ثم ظهر الإسلام السياسي الذي يقوم على العنف واستبداد رأي الآخر عن طريق تفكير السلطة الحاكمة باعتبارها لا شرعية أو علمانية، لذلك تحول الدين إلى أفيون للشعوب، ومن ثم ظهر الكثير من التنظيمات الجهادية التي صاحبت ثورات الربيع العربي التي تدعو إلى التغيير العسكري بالقوة والدخول في مواجهة المؤسسة العسكرية على غرار سوريا واليمن وليبيا والعراق وتونس، كما عرفت الجزائر في العشرية السوداء ظاهرة الإرهاب ليظهر فيما بعد الحراك الشعبي الذي استهدف محاربة فساد السلطة وضرورة تنحي الجميع عن الحكم.

كما عرفت بعض دول المشرق العربي خاصة مصر التي شهدت انقلاب السلطة على الشرعية وسيادة الشعب وإرادته وحقه في التغيير، وهو ما جعل المؤسسة العسكرية تستبد وتخرج عن حق الشعب، وهو ما عرف بفض اعتصام "ميدان رابعة العدوية" لتقابل احتجاجات الشعب بالتعذيب والقتل والقمع داخل السجون، هذه المظاهر اعتبرها "هابرماس" تتعارض مع نموذج الحكم الديمقراطي، خاصةً وأن الاستخدام المشروع للقوة يتحرك في حدود الحق والقانون وليس سلطة القمع والاستبداد.

وبمعنى آخر يمكن تجسيد عنصر القوة في عدة مظاهر وأشكال، ففي الوقت الذي ينظر بعضهم فيه للقوة من خلال شكلها الرسمي وهو السلطة قد يراها آخرون في شكلها غير الرسمي وهو التأثير، وقد يراها فريق ثالث في شكل الغلبة والقهر وهو التسلط، وقد يراها فريق رابع في شكل الكفاءة والحجة والعلم وهو المعرفة"(الشواف، 2016، ص13)، وفي هذا الإطار انفرد الخطاب الحداثي لمشروع "هابرماس" السياسي بسمات الديمقراطية المنفتحة على الحق والقانون طبقاً للوعي السياسي الذي يتمتع به الشعب من جهة وسيادة الدولة في إطار شرعية السلطة من جهة أخرى.

فالنسق السياسي الذي أسسه "هابرماس" لدولة الحق والقانون يقوم على إعادة التساؤل الحداثي للمواطنة وحقوق الإنسان وعالميتها التي ترتكز على أسس أخلاقية وسياسية تستجيب إليها قيم العقل والحداثة والتنوير، إذ يرى: "أنه ما من نظام سياسي يستطيع على المدى البعيد أن يضمن لنفسه ثقة الناس -أي طاعة أفراد المجتمع- دون الاستناد إلى أشكال

معينة من الشرعية"(المحمداوي، 2011، ص269)، وضمن طبيعة هذه الرؤية السياسية يحاول "هابرماس" أن يختزل لغة الحداثة وأشكالها ضمن البراديغم السياسي الذي يكشف عن انفتاح هذه النظم السياسية الحديثة على مفهوم السلطة داخل إطار السيادة الشعبية أو الفردية للحاكم"

فقد أرّخ "هابرماس" لتمظهرات أزمة الشرعية منذ سولون، ثم حضور فكرة الشرعية كمطلب للدولة وحكمها الأفضل في كتابات أرسطو، ومن ثم عودة ظهور لفظ الشرعية ومفهومها في العصر الوسيط الأوروبي، مع انتفاضات المزارعين والحركات الهرقطية، بل ويرجع تأريخية الموضوع _الشرعية وأزماتها_ إلى أسبق من ذلك، إلى كل الحضارات القديمة منها والأكثر قدماً، بذلك لا تختص بالمجتمع البورجوازي والدولة الحديثة فقط، وإن كانت مع الأخيرة أخذت شكلاً مغايراً امتاز ببعد سوسيو اقتصادي، تعود إحدى جذوره إلى الصراع الطبقي، ومع ماكس فيبر حدثت تلك الانقلابية في أسس المشروعية للحكم على المستوى التنظيري، فقد تحولت من المقدس إلى الدنيوي، ومن المشروعية الأسطورية إلى شرعية تعتمد على علاقات دنيوية، أي قانونية وعقلانية وبيروقراطية"(المحمداوي، 2011، ص269).

إن الحديث عن مفهوم الدولة الحديثة في إطار الشرعية القانونية والسيادة الشعبية للسلطة في نظر "هابرماس" هو بمثابة البناء الحقيقي للدولة الذي يرتكز على المبادئ الأخلاقية للحق أولاً وعلى المبادئ السياسية والقانونية والدستورية للسلطة ثانياً، ومن ثم يكتمل الطابع الحداثي للسياسة الشرعية ضمن هذه التحولات للراهن السياسي للدول التي قد يستمر نظام حكمها أو ينهار، ومن ثم يعتقد "هابرماس" أن الدولة الحديثة قد استمدت تشكيلات نشأتها أو محدداتها الشرعية في إطار مفهوم العلمانية، والحق العقلي والطبيعي، والرأسمالية والحق المجرد والسيادة والأمة، إذ يرى: "أن النموذج الديمقراطي السائد اليوم في الممارسة السياسية الغربية أدت المتطلبات الاجتماعية لمشاركة سياسية واسعة النطاق إلى درجة فقدت معها القرارات الديمقراطية الرسمية الصحيحة مصداقيتها، والتي سبّبت أذى لتماسك المجتمع المدني لا يمكن إصلاحه"(المحمداوي، 2011، ص347).

وهكذا يستهدف خطابه السياسي هذا أسباب تفكك البنية المجتمعية، أين شهد العالم أزمة فشل الديمقراطية في تلبية حقوق الإنسان العالمية، وعجز الدولة عن تبني مطالب الشعب واستجابة السلطات لاحتياجاته وإرادته في التغيير وحريته في التعبير، وحقه في صناعة القرار السياسي، لذلك اصطدمت الحداثة الغربية بتلك الأساليب والممارسات السياسية التي تقوم على حق السلطة المطلق في التعسف والقمع والاستبداد، لذلك يعتقد "هابرماس" من منظور سياسي آخر، أن معالجة هذه الأزمات السياسية يبدأ من المجتمع باعتباره مانحاً للشرعية، عبر النقاشات في الفضاءات العامة، وعبر مناقشة مسوغات صلاحية النظام السياسي ومدى شرعيته، إذ يجب أن تكون الشرعية وظيفة لفعل تواصلي، يمكن أن تفهم على أنها إضفاء الطابع المؤسسي للمعيار التداولي الاستطرادي، وأن العجز المعياري المشار إليه سابقاً في أزمات الشرعية يمكن أن يفترض أشكالاً متطرفة في نظرية النظم، فتعود المنظومات للهيمنة على عوالمنا المعاشة، وإلى تشويه التواصل بحلولها المؤسساتية غير الخاضعة لمعيار نقاش تواصلي"(المحمداوي، 2011، ص376).

ومن هذا المنطلق يحاول "هابرماس" من خلال هذا التصور السياسي للسلطة الشرعية أن يصحح بعض الممارسات التي اتخذت أشكال التخويف والرعب والقمع وكل ما يهدد استقرار نظام الحكم ومؤسسات الدولة، فمشروع الحداثة السياسية عنده يشكل حلقة من حلقات تطور الدولة الحديثة داخل المجتمع السياسي المعاصر، أين يعتبر الأسس الفكرية الكبرى لحقوق الإنسان هى إلى حد كبير فلسفة الأنوار، من حيث أن حقوق الإنسان قد انبثقت في القرن الثامن عشر عبر صراع الأنوار ضد مطلقية وتعسفية السلطة، فالروح التي تسكن مفاهيم حقوق الإنسان هى روح فلسفة الأنوار، ومن ثمة فإن الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان هى العقلانية والمشروعية التاريخية، والنزعة الفردانية والوضعانية القانونية، وهذه الأسس هى بمثابة الأرضية الفكرية التي ازدهرت على بساطها مقولات الحق الطبيعي، والعقد الاجتماعي ومبدأ المساواة، والحريات الأساسية للإنسان"(عبد اللاوي، 2013، ص304).

وضمن هذا المعنى فإن سؤال الحق في الاتجاهات السياسية الحديثة يعني الحرية يتطلب من السلطة التقيد والالتزام به، وعدم الخروج عن سيادة هذا المعنى داخل إطار دولة الحق والقانون، فالدولة الحديثة تقتضي سيادة الشعب الذي يتميز بالتعبير الحر عن كل حقوقه في شكل فضاء عمومي، والرأي العمومي هو الشكل الحقيقي الذي يميز الممارسة الديمقراطية، أن الكوني شكل أجنبي موضوعي بالضرورة وإلى الأبد، وهو ما يجسد المتطلبات الأكثر صرامة لصالح أحاديتها(عبد اللاوي، 2013، ص307).

وهكذا فإن الفضاء السياسي الذي يعزز علاقة السلطة بالحق قد يحول الخطاب الحداثي للديمقراطية إلى نموذج للأنوار السياسية التي تستجيب للعقلانية التواصلية على الصعيد الأخلاقي والديني والثقافي، فمطابقة نظرية الحق عند "هابرماس" مع فلسفة أرسطو وكانط وهيجل وروسو وفيبر السياسية لا تخرج عن خطاب الحداثة وثقافة الفكر السياسي المعولم التي تجبر الشعوب على التعايش من خلال مشروع كوني إنساني يجسد هذه الحقوق العالمية، فالراهن السياسي المعاصر للسلطة هو بناء دولة الحق والقانون، وهكذا اختزلت جدلية للحق والسلطة من التقني إلى الأخلاقي، فالأساس الذي يشكل سنداً لمنظومة حقوق الإنسان هو النزعة الإنسانية الحقوقية (humaines juridique)، وهى تتضمن تصور الإنساني كفاعل قانوني وكفاعل سياسي أي كمواطن تشريعي سواء تعلق الأمر بالذات الفردية أو بالذات الجماعية، وفكرة الحرية التي تشكل صلب وقوام منظومة الحقوق الإنسانية، هى التعريف الذي نسبته الفلسفة الحديثة للإنسان.

والسؤال الذي يتعين علينا طرحه: كيف يتسنى لنا تحديد قوانين أخلاقية تهدف لجعل معايير إنسانية مشتركة قائمة على حقائق قوى الشرعية السياسية في إنتاج معرفة كلية "كونية"؟ (عبد اللاوي، 2013، ص309)، وهذه الرؤية تجسدت في لغة روسو السياسية وظهرت تجلياتها في فلسفة "هابرماس" التواصلية، "كون أن الدولة هى الوحيدة المشروعة من حيث أنها التي يمارس فيها الشعب ذاته السيادة، وهى الدولة الجمهورية، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو في العمق مدونة سياسية للحرية، فمثلاً حق التملك هو حرية التملك، وحق العيش في المجتمع هو حرية العيش في المجتمع، وهذان الحقان الأساسيان هما المشكلان للدولة والتنظيم السياسي"(عبد اللاوي، 2013، ص311).

إن البعد الإتيقي لمفهوم الحداثة السياسية في لغة "هابرماس" التواصلية يتحرك في نطاق الإنفتاح على ثقافة الفكر الحقوقي الذي يعتبر دولة الحق والقانون مجالاً سياسياً لحماية حقوق الإنسان في إطار الفضاء السياسي للعدالة والمساواة وليس الهيمنة والسيطرة والقمع والاستبداد للسلطة، إذ يرى "محمد عابد الجابري": "أن الاستبداد السياسي الذي ميّز تاريخ الأنظمة العربية لم يهيء التربة الملائمة لنمو المجتمع المدني، ولذلك فإن فشل التجارب التنموية وعدم قدرة المجتمعات العربية على الانتقال إلى الديمقراطية مرده إلى ضعف وهشاشة تنظيمات المجتمع المدني(خالد، 2018، ص9)".

ومن هذا المنظور فإن تحولات السلطة بين الطابع المدني والطابع العسكري قد تطرق إليه أيضاً الجابري في موضع آخر بقوله: "لقد فشل النموذج المجتمعي الذي شيّد على الأرض العربية من خلال دور الحزب الواحد "دولة الضباط الأحرار والملكية المطلقة والرئاسيات القبلية"، ولذلك فإن الطريق إلى المجتمع المدني يمر عبر الانتقال من الطائفية والحكم العسكري المباشر أو غير المباشر إلى الحزب والنقابة والجمعيات المهنية"(خالد، 2018، ص9).

وفي هذا الإطار يعتقد "هابرماس" أن إنهيار مشروع الديمقراطية وتصدع منظومة القيم المجتمعية لدولة الحق والقانون كان نتيجة الإنقلابات السياسية والعسكرية، وتغوّل السلطة وفشل الأحزاب والنقابات والجمعيات في تمثيل الشعب والدفاع عن حقوقه، إذ يرى روسو بقوله: "...إن تنازل الإنسان عن حريته للحاكم، أو لأي شخص آخر إنما يعني أنه يتنازل عن إنسانيته، أي يتنازل عن حقوقه وواجباته كإنسان..." (نصر، 2005، ص12)، وامتداداً لطبيعة هذه الرؤية الفلسفية لروسو فإن التأسيس الحداثي للحياة السياسية يقتضي ربط الحق بالقانون ومشروعية السلطة على نحو يسمح للشعب بالتمتع بسيادته وحريته، وليس القمع الذي يستهدف تنامي خطر الديكتاتورية، فالحاكم قد يلجأ إلى قمع كل خصومه والمعارضين له، والخارجين عن سلطة حكمه وهذا ما يجعل المجتمع السياسي عسكرياً وليس مدنياً.

وقد عرفت بعض الدول العربية هيمنة الحزب الواحد الذي لا يقبل الحق في التداول السلمي على السلطة، ويستعمل كل الأساليب غير المشروعة لتقويض طبيعة هذا الحق، ومن ثم إجهاض ووأد الديمقراطية، لهذا الغرض فإن رؤية "هابرماس" للحداثة السياسية تتماشى ولغته التداولية الكونية التي عززت القيم المجتمعية لمجتمع الحريات وحقوق الإنسان، ورسخت ثقافة العيش المشترك داخل مفهوم الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان، ومستقبل دولة الحق والقانون كنتاج للحداثة السياسية ضمن نسق العقلانية التواصلية.

فالفعل التواصلي الذي يبنيه العقل بالفعل ليس سوى اللغة التي لها غاية ترمي تحقيقها تتمثل في مفهوم التفاهم المبني على أساس عقلاني باعتباره سلوكاً أو فعلاً متخلصاً من كل أشكال الضغط السلطوي سواء أكان مباشراً أو غير مباشر، وباعتباره كذلك سلوكاً مشتركاً بين أفراد الجماعة ليصبح الوجود الحقيقي للفرد باعتباره الواقع المعيش داخل شبكة علاقات مع الآخر، هذا الفعل يقتضي أخلاق المحادثة ويعني استثمار المشروع الكانطي في مجال الأخلاق والسياسة، وذلك بالتأسيس لقواعد وقوانين تحكم الفعلين: الأخلاقي والسياسي"(بوجنال، 2010، ص66).

ومن هذا المنظور فإن العقلانية الحداثية في مجال الفلسفة السياسية المعاصرة قد جعلت "هابرماس" وكل من قرؤوا لفكره السياسي يجمعون على حقيقة مفادها أن مشروعه الحداثي قد كشف عن طبيعة علاقات السيطرة والصراع التي استنسخت أدوات السلطة في قمع حقوق الفرد، واختزال واقعه في الاغتراب الاجتماعي، وهكذا أضحى من يملك المال والسلطة وأدوات الإنتاج له الحق في اخضاع الآخر لتبعيته، وهذا ما نلمسه من خلال علاقة الحاكم بالمحكوم، أو السيد بالعبد، أو العامل برب العمل، أو الغني بالفقير، هذه المظاهر والأشكال لراهن السلطة في طابعها السياسي والاقتصادي قد انطوت تحته تمثلات الفلسفة الماركسية والهيجيلية، إلا أن الخطاب السياسي عند "هابرماس" قد استهدف الحداثة باعتباره مشروعاً لم يكتمل بعد، واستشرافه للمستقبل في ظل ثورة التقنية، وعصر المعلومات والاتصالات، إذ يرى أن "شرط إقامة الفعل التواصلي العقلاني هو بناء المبدأ العالمي والكونية، ومبدأ الديمقراطية اللذان هما ركيزة الحداثة كما صاغها من خلال إقامة العدل العالمي أو الكوني، وهذا الوضع يقود إلى القول بمبدأ ثاني يتمثل في الحاجة إلى تأسيس مجتمع كوني متحضر تعطى فيه الأسبقية للقانون لا القوة، وإذا كان لا بد من استخدام القوة فيجب أن يكون هناك إجماع وتوافق بصددها مع مبادئ العدل والحقوق والواجبات العالمية" (بوجنال، 2010، ص66).

وهكذا نجد أن هيمنة الاقتصادي وسيطرة السياسي وتسليع الإنسان جاءت نتيجة علاقات الصراع التي أعادت صياغة الحوار بين السلطة والحق داخل مجتمعات الحداثة وما بعد الحداثة، ومن ثم لم يستوعب الخطاب السياسي لمفهوم الدولة الحديثة للطابع الطوباوي لأفكار "هابرماس" حول الانتقال من التقني إلى الأخلاقي، لا سيما أخلاق الحوار والنقاش والتواصل داخل علاقات الصراع، "فمن أولى علامات هذا التحول للديمقراطية وتشعب اتجاهاتها بسبب تمييز السياسة من السلطة، فكانت النتيجة صعود العقل التواصلي الذي حمل معه مقاربة جديدة للشأن السياسي تقوم على أن قضايا المجتمع لا تختصرها السلطة السياسية، بل هناك تضافر بين السلطة السياسية بكونها ضرورة وظيفية في الدولة، والمجتمع باعتباره مبدأ السلطة ومصدر مشروعيتها، إذ لا سلطة تفوق المجتمع بشكل استبدادي"(الراعي، 2011، ص13).

فالمجتمعات السياسية الحديثة انتقلت من أنوار سلطة المعرفة إلى أنوار سلطة الديمقراطية التي لا تخضع لسلطة الدين والكنيسة، وإنما لسلطة العقل التواصلي، وليس لسلطة العقل الأداتي، وهكذا انتقد "هابرماس" الحداثة الغربية التي لم تخضع الدولة للمجتمع، وإنما لسلطة الاستبداد وقوانين القمع والهيمنة والسيطرة: "وهنا يبرز أهمية المبدأ الديمقراطي الذي يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطة، وأن السلطة في الأصل هى للشعب، ومن ثم يمارس الشعب المالك الأصلي كافة مظاهر السلطة بنفسه، بمعنى أن للشعب وحده أن يمارس كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إذ لا يزال أغلب الحكام بعيدين عن الاعتراف بحق الشعب في ممارسة حقوقه السياسية، إذ بالإنتخاب تتمكن المعارضة القوية من انتزاع السلطة من الحاكم المستبد" (العبد الله، 2016، ص9).

وضمن هذا المعنى قد يراعي النظام الديمقراطي الكثير من الحقوق السياسية والطبيعية التي أصبحت محل نزاع وصراع، خاصةً مواجهة المواطن للسلطة، لذلك يجب أن يتحقق دور الدولة في حماية هذه الحقوق، إلا أن الطابع التسلطي والديكتاتوري لنظام الحكم داخل بعض المجتمعات قد حمل معه أسباب غياب العدالة والمساواة والحق في استعمال القانون على نحو أخلاقي، فالنموذج الأمثل لنظام الحكم هو الذي تستجيب له الشعوب طوعياً وليس بالإكراه والقمع والسيطرة، فالمساس بحرية الرأي والتعبير يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، وهذا ما جعل منظمة حقوق الإنسان العالمية تستعمل مجلس الأمن الدولي للتدخل عسكرياً لردع هذه الأنظمة الانقلابية والسلطات الاستبدادية حتى يستطيع الشعب ممارسة حقه في التداول على سلطة الحكم من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الديمقراطية وحماية الحريات الفردية والجماعية، إلا أن ذلك يبقى مجرد ذريعة لبسط نفوذ الهيمنة واستغلال خيرات ذلك البلد، وخاصةً ما عرفته دول شمال وجنوب إفريقيا.

ومن ثم فإن دولة الحق والقانون في لغة "هابرماس" هى من تتكفل بهذه الحقوق الشرعية، وتعزز مبدأ الفصل بين السلطات، فأزمة الإنسان المعاصر على الصعيد السياسي تظهر من خلال استلاب الحق وقمع السلطة لحرية الأفراد والجماعات، وهو ما ينتهي بكثير من المعارضين السياسيين طلب حق اللجوء السياسي بالخارج الذي سيمكنهم من ممارسة حقهم في التعبير، وواجبهم في النضال السياسي على مستوى الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، وكذا قنوات التواصل الاجتماعي فهى أكثر مساحات للتحرر وإسماع صوتهم في المعارضة.

ويعتقد "هابرماس" أن لعبة الديمقراطية جعلت من السلطة تستخدم كل الأساليب السياسية القذرة لإسكات صوت المعارضة أو شراء الذمم، إما بالإغراء بالمناصب، أو الاغتيالات، أو النفي، أو السجن، أو التهديدات خاصةً باستعمال ورقة القضاء إذا لم يكن يتمتع بإستقلاليته، وهكذا تخترق الدولة التسلطية المجتمع بالكامل، وتجعله إمتداداً لسلطتها،

فتحتكر مصادر القوة والسلطة في المجتمع، وتهيمن على كل مستويات التنظيم الاجتماعي ومختلف الجماعات والقوى الاجتماعية، من خلال سن شرائع وقوانين من دون قيود أو ضوابط، وتجمع بين الحاكم الذي تحيله إلى رمز تاريخي فوق المساءلة والمحاسبة، ويندمج الوطن والمتسلط في وحدة الوجود وتقوم الوثنية بتأليه الحاكم"(الشواف، 2016، ص55).

ومن هذا المنظور فإن تلك الإكراهات والقيود السياسية التي تضعها السلطة في نظر "هابرماس" قد تجعل من استبداد الحاكم حق مقدساً، ومن ثم استخدام القانون في استلاب إرادة الشعب، "فالحكام المتسلطين يحملون سمات الطغاة كلها، فلهم صفات مشتركة مكنت علماء النفس والاجتماع من تصنيفهم تحت بند "الشخصية البارانوية" الملوثة بسمات سيكوباتية ونرجسية"(الشواف، 2016، ص56)، هذه الشخصية كانت وليدة قيم التنشئة الاجتماعية التي عاشها هذا الحاكم في طفولته قد جعلته طاغية يتلذذ بمعاناة غيره عندما يملك عناصر القوة والهيمنة والسيطرة، فقد لا تعني له بعض القيم والفضائل شيئاً كالحب والتسامح والرحمة والعدل والمساواة، لهذا سيصبح الصراع هو المميز للعلاقة بين الحق والسلطة.

وهكذا نجد أن تاريخ التسلط الفرعوني بإسم الدين قد اختزلته تلك الديكتاتوريات الحديثة كما أشرنا لذلك سابقاً، فدعاة الحق أمام سلطة نظام الحكم الاستبدادي قد يتحملون الكثير من الأذى والمعاناة في مواجهة هذا النظام للتحرر منه قصد بناء دولة الحق والقانون، وهذا ما يخالف الكثير من الخطابات التاريخية لبعض الحكام المستبدين الذين استعملوا السلطة بشكل قمعي وتعسفي، على غرار الإمبراطور الروماني "كاليجولا" بقوله: "وبما أنني أملك السلطة فسترون أي ثمن جراء هذا المنطق، لا أهمية لهذا العامل، ومن يدرك ذلك يستحوذ على الحرية، إنني أكرهكم جميعاً لأنكم لستم أحرار فلا يوجد في إمبراطورية روما إنسان حر سواي، افرحوا فقد ظهر عندكم في النهاية إمبراطور سيلقنكم دروساً في الحرية، واعلموا أن روما استعادت حريتها أخيراً، وأنها ستبدأ عقداً حافلاً بالتجارب والمحن، من هو هذا الإله كي أرغب في أن أتساوى معه؟ إن الذي أسعى إليه الآن مستخدماً كامل قواي هو أن أترفع عن جميع الآلهة، إنني أتولى سلطة دولة عظمى لا مرد فيها لحكم المستحيل، إن الناس يثيرون إشمئزازي، آه كم هو صعب ومر أن يصبح المرء إنساناً"،(الشواف، 2016، ص83).

وضمن هذا المعنى يبرر "هابرماس" رؤيته المستقبلية لحداثة الدولة من خلال سلطة شرعية خارج خطاب هؤلاء الطغاة المستبدين من الحكام الذين عبثوا بنظام القيم والأخلاق التي تميز الحكم الديمقراطي عن الحكم الفردي المطلق، لا سيما وأن تناقضات الحياة السياسية المعاصرة بدأت بالتنازل واستسلام الشعب لسلطة الحاكم المستبد، واكتملت في العبودية الطوعية وتمجيد السلطة على حساب الحق، هذه المفارقة السياسية قد جعلت من السلطة أداة لتنفيذ مشروعهم السياسي الذي اختزل أوهام الديمقراطية المستبدة، لذلك يعتقد "هابرماس" أن الخلافة الراشدة التي عرفها المسلمون قد جسدت مفهوم الحق والعدل وكل القيم المجتمعية التي يجب أن تستند إليها الدولة الحديثة، خاصةً وأن دستور الدولة الإسلامية يقوم على الحكم بما أنزل الله، وأن نموذج السلطة الشرعية تبدأ بالشورى وتكتمل في دولة الحق، فعدالة الخليفة تحمل معنى القوة والسيادة كحق مشروع لا يخرج عن تعاليم الشريعة الإسلامية المجسدة في نصوص القرآن الكريم وسنة رسولنا الكريم، هكذا فهم "هابرماس" هذه الدلالات والمعاني التي انطوت تحتها جدلية الحق والسلطة في الخطاب السياسي المعاصر.

**الخاتمة**:

إن استشراف مستقبل القيم والمفاهيم الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية في إطار الحياة السياسية المعاصرة يتحرك في نطاق تصحيح نهج الحداثة الغربية وما حملته العولمة من أفكار إيديولوجية اختزلت أزمة الإنسان المعاصر في الصراع والاغتراب والاستلاب، خاصةً ما عرف في مجال الفكر السياسي بجدلية الحق والسلطة على مستوى التنظير والممارسة، لذلك وجدنا في المشروع الحداثي السياسي عند "يورغن هابرماس" إجابة لكثير من التساؤلات حول قضايا السياسة والأخلاق والدين والعقلانية والتقنية، فهو أحد أبرز أعلام مدرسة فرانكفورت الذين أسسوا لدولة الحق والقانون ودفاعه عن قيم التسامح والعدالة والحرية والمواطنة وثقافة العيش المشترك والسلام الكوني، ونبذه لكل أشكال الأنظمة السياسية التي تقوم على الاستبداد والقمع والهيمنة والسيطرة، فسيادة حق الشعب هو السلطة الشرعية، ومن ثم قد يكون لأخلاق التفاهم والحوار والتواصل والاختلاف داخل كل فضاء سياسي تأثيراً في ممارسة السلطة طبقا لقوانين الدستور أو مبدأ الفصل بين السلطات.

فترسيخ ثقافة الفكر الحقوقي داخل المجتمع السياسي المعاصر قد يؤسس لنموذج الدولة الحديثة التي لا تستجيب للسلطة وإنما للحق، فالقوة والسلطة عند "هابرماس" يمثلان أصل الصراع السياسي الذي جعل طبيعة العلاقة السائدة بين الحاكم والمحكوم تؤثر على مشروعية ممارسة السلطة، خاصةً وأن الجدل القائم بين الحق كمفهوم والقانون كممارسة يخضع إلى فن الخداع والتلاعب والمغالطة على مستوى الخطاب السياسي، وهذا ما حوّل الدولة إلى فضاء للإكراه وقمع الحريات، لا سيما وأن الحرية والعدالة وأشكال المساواة الديمقراطية التي أسس لها الفكر التنويري في المجتمعات الغربية جعلت مبدأ التعايش السياسي بين المنظومة الأخلاقية والمنظومة السياسية جوهر نجاح العملية الديمقراطية.

لذلك ما يستهدفه الخطاب الحداثي التنويري لجدلية الحق والسلطة خارج الهيمنة الراهنة للأنظمة السياسية الفاسدة والمستبدة وهذا ما انصرف إليه "ميشال فوكو" رائد تيار ما بعد الحداثة الأوروبية، في اعتقاده أن السلطة قد أنتجت البيروقراطية وكل أشكال القوة والصراع، ومن ثم تعززت أوهام الإيديولوجيا السياسية والدينية التي جعلت المواطن ينخرط في لعبة الديمقراطية ويستجيب للسلطة على حساب حقوقه الشرعية، ومن ثم جاءت كذلك أفكار " نوام تشومسكي" لتبرر هذه الصراعات السياسية بين الحق والسلطة من جهة، وأشكال التنويم والتخدير التي تفرضها أجهزة الدولة القمعية على الفرد من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة هنا أن منذ تطور خطاب الحداثة من "كانط" إلى "هابرماس" فإن دولة الحق والقانون قد استوعبت سؤال الحق والسيادة للشعب قبل السلطة، ومن ثم فإن مشروعية القيم وأخلاقيات السياسي التي تتجسد في شخص الحاكم العادل قد تعمل على رسم المعالم الحداثية للإنسان الذي تصور مستقبله "هابرماس" داخل مجتمع ما بعد الحداثة، وليس صورة الإنسان كما تصوره "نيتشه" أو "مكيافيلي" أو "هيجل"، إذ يجب أن نعطي للخطاب الإيتيقي الحرية المطلقة داخل الحياة السياسية المعاصرة لكي نفهم حدود الصراع بين المقدس والمدنس للسلطة على حساب الحق.

ومن هذا المنظور فإن تثمين شروط الحرية على مستوى الخطابات والدساتير فقط قد يستنسخ لغة إيديولوجية تختزل خطاب السلطة في القمع والسيطرة والاستبداد، وهذا ما جعل "هابرماس" يؤمن بحرية الفرد داخل دولة الحق والقانون، وأن تقويض هذه القيم هو شكل من أشكال قانون الغاب، والإنحراف السياسي للدولة عن مسارها الأخلاقي المشروع، وفي هذا الإطار فإن الإتجاه الحداثي المضاد لسيطرة السلطة الذي رسمه "هابرماس" في العقلانية التواصلية قد مكن الشعب في ألمانيا بعد تاريخ النازية الإجرامي مع هتلر أن يسترجع حقوقه الشرعية، فكل الذين مارسوا الكثير من المهام القذرة ككلاب حراسة للسلطة الاستبدادية يطلبون الصفح والعفو من الشعب بحجة أنهم كانوا تحت الضغط والإكراه والقهر والغلبة، في حين يعتقد "هابرماس" أنهم أصل المعاناة والمأساة، وكل أزمة اختزلت راهن الاغتراب والاستيلاب الذي يعيشه كثير من شعوب العالم المقهورة سياسياً، فالديمقراطية كنظام سياسي للسلطة الشرعية هو حقيقة وليست لعبة أو أكذوبة ينتقل من خلالها الرئيس الحاكم من دبابات الانقلاب العسكري إلى صناديق التزوير الإنتخابي، وهذا ما تشهده الحياة السياسية في العالم العربي خاصةً، إلى درجة أن صراع الأحزاب فيما بينهم لا يختلف عن هيمنة الحزب الواحد أو ثقافة الحاكم المستبد.

وفي النهاية قد يكون للقطيع من عامة الشعب دخلاً في صناعة مفهوم العبودية الطوعية، حتى أشباه المثقفين المحسوبين على النظام قد شجعوا فساد وقمع السلطة واستمرارها في الحكم، ومن ثم يرى "هابرماس" أن الكاريزما الحقيقية للشعب تتمثل في الوعي والنضج السياسي الذي ينطوي على مواجهة الفساد، ومعارضة استبداد السلطة وقمعها للحق في حرية التغيير والبناء الديمقراطي للدولة، فالقمع والعنف السياسي مرادفات لسلطة الحكم الديكتاتوري الذي لا يعترف بسيادة الشعب وحريته وإنما يعترف بعبوديته وتبعيته وخضوعه وولائه له، ومن ثم يعتقد "هابرماس" أن إنهيار الأنظمة وزوال الدول نابع من تلك الأساليب التسلطية التي استعملتها السلطة، ففي غياب أساليب الديمقراطية التشاركية، لن يتحقق المشروع الحداثي السياسي لدولة الحق والقانون.

وهكذا نجد أن الحوار الذي تصوره ماركس بين البنية التحتية والفوقية للمجتمع قد جعل من خطاب السلطة داخل الدولة يستهدف حق الفرد، لذلك نجد أن كل نظام سياسي حسب المرجعية الحداثية لقيم التنوير يقوم على الحرية والديمقراطية، ولهذا الغرض فإن الانتخابات الحرة والنزيهة والتداول السلمي للسلطة قد يرسخ ثقافة سياسية أكثر انفتاحاً وملاءمة للممارسة الحداثية للقوانين التي تستهدف حقوق المواطن، ومن هذا المنظور فإن الدعوة إلى العدالة والمساواة الاجتماعية والسياسية قد يحمل معه الطابع العالمي والكوني لدولة الحق والقانون، ومن ثم المشروع المجتمعي للإنسانية،

إلا أن الاستعمارالجديد للعولمة حول الديمقراطية إلى مجرد شعارات قد استوعبتها سلطة القمع والاستبداد لتشمل إنعكاساتها السلبية الحياة السياسية والأخلاقية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

فالرؤية المستقبلية للدولة الحديثة في خطاب "هابرماس" السياسي تنطلق من أخلقة الممارسات السياسية للسلطة الشرعية داخل فضاء العقلانية التواصلية، هكذا انصرف "هابرماس" إلى الاستثمار في أفكار سابقيه ومعاصريه لبناء نظريته الحداثية التي حظيت بإجماع الكثير من الفلاسفة المعاصرين، لا سيما تصحيحه لمفهوم الحداثة واستشرافه لمستقبل الراهن السياسي لعلاقة السلطة بالحق.

ومن ثم فإن المعارضين لأفكاره ومشروعه الحداثي السياسي يعتبرون لغته مجرد استنساخ لكثير من التناقضات التي تبرر فشل الديمقراطية وانقلاب الحداثة على العقلانية، إلا أن فكرة حقوق الإنسان عنده قد شهدت عصراً تنويرياً جديداً بناءً على تحرير تلك الطبقات المقهورة عالمياً، ومن ثم فإن تلك التراتبية الأخلاقية القائمة على التسامح والعدالة والحرية والسلام والتواصل والعيش المشترك مع الآخر قد أسست لعلاقة الحق بالسلطة على مستوى التنظير والممارسة، وجعلت كل نظام ديكتاتوري متوحش أصل الفوضى والشر والحروب في العالم، وهكذا فإن كل أساليب وأهداف وغايات الهيمنة والسيطرة والاستبداد للسلطة في نظره قد تؤدي إلى إنتاج أنموذج سياسي تحكمه ثقافة الاغتراب والصراع في ظل تحولات الحداثة ورهاناتها السياسية المعاصرة.

**قائمة المراجع:**


1- الأقداحي، هشام محمود، (2017)، القوة والسلطة في النظام السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
2- بلعقروز، عبد الرزاق، (2009)، تحولات الفكر الفلسفي المعاصر _أسئلة المفهوم والمعنى والتواصل، منشورات الإختلاف، الجزائر.
3- بوجنال، محمد، (2010)، الفلسفة السياسية للحداثة وما بعد الحداثة، شرط فهم صراعات الالفية الثالثة، دار التنوير، بيروت، لبنان، ط12.
4- الجابري، علي حسين، (2007)، الفلسفة الغربية من التنوير إلى العدمية، دراسة لكانط وهيجل ونيتشه وكارل بوبر ورجال مدرسة فرانكفورت الغربية المعاصرة في ظل العولمة،/ دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
5- خالد، حامد، (2018)، المجتمع المدني والسلطة الشرعية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.
6- الراعي، الأب باسم، (2011)، المجتمع والدولة وأشكالهما وتحولاتهما، دار الفرابي، بيروت، لبنان.
7- سكندر، كوينتن، (2012)، أسس الفكر السياسي الحديث، عصر النهضة، الجزء الأول، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
8- الشواف، عبد المعين، (2016)، السلطة والتسلط، نماذج لأسوأ الحكام المتسلطين عبر التاريخ، دار الشواف، الرياض.
9- العبد الله، صالح حسين علي، (2016)، التعددية الحزبية ودورها في تداول السلطة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
10-ق.إقانا يسيف، (1984)، أسس الفلسفة الماركسية، ترجمة: عبد الرزاق الرصافي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط4.
11-مجلة لوغوس، (2012)، دار كنوز، تلمسان، الجزائر، العدد الأول، جويلية.
12-مجموعة من المؤلفين، (1986)، تاريخ الديالكتيك، الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ترجمة، نزار عيون السود، دار دمشق، بيروت.
13-محمد، علي محمد، (1989)، أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني (القوة والدولة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
14-المحمداوي، علي عبود, عبد اللاوي، الناصر، (2013)، "يورغن "هابرماس" العقلانية التواصلية في ظل الرهان الإتيقي في نقد العلموي والديني والسياسي، مجموعة مؤلفين، ابن النديم، الجزائر.
15-المحمداوي، علي عبود، (2011)، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل _"هابرماس" أنموذجا_ منشورات الإختلاف، الجزائر.

16-معزوز، عبد العلي، (2009)، دولة الحق ونظرية المناقشة _قراءة في الفكر السياسي والحقوقي عند "هابرماس"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 156، الرباط.
17-ميكيافيلي، نيقولا، (1985)، الأمير، تعليق: بنيتو موسوليني، مقدمة: كريستيان غاوس، تعريب: خيري حماد، تعقيب: فاروق سعد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
18-نصر، شاهر أحمدن (2005)، الدولة والمجتمع المدني، تقديم: طيب تيزيني، دار الرأي، دمشق.